AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وستة
(ديسمبر 2024)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وستة ديسمبر 2024

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار	قسم النشر
أ/ زينب أحمد	قسم النشر
أ/ شيماء بكر	قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 106

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في ضوء قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل 3-70**
أسامة محمد على بسيوني

الدراسات السياسية POLITICAL STUDIES

2. **مستقبل العلاقات المصرية الصينية 73-110**
طارق محمد هلال حسن

3. **فكر اليمين الليبرتاري وأثره في السلوك السياسي الأمريكي المعاصر..... 111 -142**
رنا مولود شاكر

4. **أستراليا وقرار تقسيم فلسطين 1947م..... 143-166**
مروة جلال محمد دغيدي

5. **حدود فاعلية سلطة مجلس الأمن في فرض تدابير الأمن الجماعي لقمع العدوان بالتطبيق على الحرب الروسية الأوكرانية..... 167-238**
هالة أحمد الرشيدي

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDEIES**

6. **الدور الإصلاحي لعلماء خراسان في المجتمع (429-618ه/1037-1221م) 241-302**
دعاء حمدي محمد كمال

7. **العنف "ὕβρις" المُمَارس من المرأة فى مصر خلال العصر البطلمي الروماني فى ضوء الوثائق البردية 303-352**
سحر حسان أحمد ابوالوفا

- **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**

8. **دور المؤسسة العسكرية في تحقيق الوعي المجتمعي بأهمية الأمان الاجتماعي 355-410**
أسماء وحيد محمد إدريس

- **الدراسات الجغرافية GEORAPHICAL STUDIES**

9. **تقييم جغرافي لمناطق الصناعات الصغيرة في مدينة العاشر من رمضا ن ...413- 462**
د. مصطفى هاشم عبد العزيز

- **دراسات المكتبات والمعلومات LIBRARIES AND INFORMATION STUDIES**

10. **مدى إلتزام الباحثين بإنشاء المعرفات الرقمية للمؤلفين في قاعدة بيانات465- 510 Scoupsومدى تواجد جامعاتهم بها .....**
تسنيم علي أحمد علي السيد

- **الدراسات التربوية EDUCATIONAL STUDIES**

11. **اثر استراتيجية البطاقات المروحية في تنمية مهارات التفكير التباعدي لدى513- 554 طالبات الصف الخامس الادبي لمادة التاريخ في دولة العراق .....**
محمد إبراهيم علي الربيعي

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

12. **المكون الاجتماعي للفكاهة والسخرية عند القاص العماني عبد العزيز 557-582 الفارسي في مجموعة العابرون فوق شظاياهم.....**
باسم عبدالله بن أحمد بن علي الكعبي

13. **الأخطاء اللغوية الشائعة للناطقين بغير العربية .دراسة تحليلية تطبيقا على 583-620 مقرر "مادة التعبير الكتابي" .....**
سهام علي سعودي علي

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

14. **52-3A Comparison Between the Symbolism of Egyptian Willow Trees and Japanese Cherry Trees-Through Focusing on the Symbolism of Trees in Religious Beliefs and Folk Beliefs**

Hebatallah Abou Bakr Mohamed

افتتاحية العدد 106

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(106 – ديسمبر 2024)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات تاريخية، دراسات اجتماعية، دراسات جغرافية، دراسات المكتبات والمعلومات، دراسات تربوية، دراسات اللغة العربية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific **Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدراسات القانونية

LEGAL STUDIES

مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

في ضوء قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

The Notion of Electronic Transferable Records in the Light of UNCITRAL Model Law for Electronic Transferable Records

أسامة محمد على بسيوني

Osama Mohamed Ali Basiouny

جامعة عين شمس– كلية الحقوق – قسم القانون الدولي الخاص

osama.basio@yahoo.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

أصبح استخدام مستندات الملكية والصكوك التجارية التقليدية لا يتناسب مع التجارة الإلكترونية ويعيق تقدمها، وأصبحت السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل أمرًا واقعًا يفرض نفسه خاصة في ظل التطور التقني الذي يعيشه العالم في الوقت الحالي، والاستغناء عن الوسائل التقليدية، وإحلال البدائل الإلكترونية محلها في شتى مناحي الحياة.

وتتيح السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل تحقيق المتطلبات التجارية من تحقيق السرعة والأمان، وخفض التكلفة، وتغني عن المستندات والصكوك الورقية، ويعتبر الشيك ومستندات المستودعات أفضل تطبيقات السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل على المستوى الوطني ويعتبر سند الشحن من أفضل تطبيقات السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل العابرة للحدود.

وتجسد السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل استحداث جديد يتيح استخدام المستندات والصكوك القابلة للتحويل في شكل إلكتروني وطنياً ودولياً؛ باعتبار تلك المستندات والصكوك أحد أهم الأدوات التجارية الوطنية والدولية، وأهم أدوات الدفع ونقل النقود والتصرف، وتلبي متطلبات التجارة الدولية من تداول البضائع والأموال عبر الدول بشكل سهل وسريع وآمن، وبالتالي يمكن أن تجوب تلك السجلات الفضاء الإلكتروني، وتعبر الحدود بين الدول في لحظات بشكل سريع وآمن وموثوق؛ ومن المأمول أن تشهد السنوات القادمة إقبال الدول على إصدار قوانين تحتذي بقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

Abstract:

The use of property documents and traditional commercial instruments has become incompatible with electronic commerce that hinders its progress. Moreover, electronic transferable records have become a real tool that imposes itself, especially in light of the technical development occurred recently all over the world through replacing the traditional means with electronic alternatives in various aspects of life.

Electronic transferable records achieve the various commercial requirements such as speed, security, cost reduction, and the dispense of paper documents and instruments. The cheque and warehouse documents are considered the best applications of electronic transferable records at the national level and the bill of lading which is one of the best trans boundary as well as.

The electronic transferable records embody a new innovation that allows the use of transferable documents and instruments in electronic form nationally and internationally, considering that these documents and instruments are one of the most important national and international commercial tools for payment, money transfer and disposition that meet the requirements of international trade in terms of circulation of goods and money across countries in an easy, fast and safe way. Thus, these records roam cyberspace and cross the borders between countries in moments quickly, safely and reliably. It is hoped that the coming years will witness the demand of countries to issue laws that follow the UNCITRAL Model Law for Electronic Transferable Records.

المقدمة:

أصبح استخدام مستندات الملكية والصكوك التجارية التقليدية لا يتناسب مع التجارة الإلكترونية، وأثبت الواقع العملي أن تلك الصكوك والمستندات في صورتها التقليدية قد تعيق تقدم التجارة الإلكترونية، وهو ما دعا إلى البحث عن آلية لاستخدام تلك الأدوات في شكل إلكتروني، والذي أثار العديد من الصعوبات والتساؤلات أهمها؛ ما مدى الاعتراف القانوني بالمستندات والصكوك في شكلها الإلكتروني؟ بالإضافة إلى صعوبة تحقيق ذات الوظائف التي تؤديها المستندات والصكوك في شكل إلكتروني.

وفي عام 2009 اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال" الانخراط في تطوير القواعد المتعلقة بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل كعمل مستقبلي محتمل في مجال التجارة الإلكترونية، وفي عام 2011 تم تكليف الفريق العامل الرابع التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المعني بالمسائل الخاصة بالتجارة الإلكترونية بالعمل على وضع نص موحد ومحايد لاستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وعقب مداولات سبقتها العديد من المناقشات والتعديلات نجحت الأونسيترال في عام 2017 بتمرير قانون نموذجي ينظم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ويعترف باستخدامها في التجارة الدولية عبر الحدود.

أهمية البحث:

ترجع أهمية الموضوع إلى أهمية الدور الذي تلعبه السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في استحداث جديد يتيح استخدام المستندات والصكوك القابلة للتحويل في شكل إلكتروني سواء داخليا أو دوليا، باعتبار تلك المستندات والصكوك أحد أهم الأدوات التجارية الداخلية والدولية، وأهم أدوات الدفع ونقل النقود والتصرف، بالإضافة إلى أنها تلبي متطلبات التجارة الدولية من تداول البضائع عبر الدول بشكل سهل وسريع وآمن.

وبالتالي فإن تناول هذا الموضوع بالدراسة والبحث من شأنه أن يسدل الستار على مصطلحات قانونية تقنية جديدة غير معروفة وغير مستخدمة، كما يبرز الأهمية التجارية والاقتصادية لتلك السجلات، وأن يضع بين يدي القارئ لمحة قانونية عن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل تتضمن أنواعها وأهم خصائصها.

مشكلة البحث

غموض مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وأهميتها التجارية والاقتصادية سواء على المستوى الداخلي، أو على المستوى الدولي وإهمال القيمة التجارية الكبيرة للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في التجارة الدولية، والدور الذي من الممكن أن تلعبه في بسط الثقة والسرعة والائتمان، وتعزيز أواصر التعاون الدولي بشأن التجارة الدولية في ظل قصور القواعد القانونية المنظمة للسجلات الإلكترونية وتباينها، وبالتالي فإن إزالة الغموض عن مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وبيان خصائصها وأنواعها وتوحيد مفاهيمها، في ظل حماية قانونية وتقنية سليمة؛ من شأنه أن يدعم الثقة في التعامل التجاري الدولي المبني على تلك السجلات، ويؤدي إلى الإقبال على استخدامها، كما من الممكن أن يحث الدول على تبني قواعد قانونية تنظيمية لتلك المعاملات مقتديه بقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

منهج البحث:

سوف نتناول هذه الدراسة من خلال المنهج التحليلي المقارن، فسنحاول إجراء بعض المقارنات بين القواعد المنظمة لهذا الموضوع في صكوك لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال" سواء الاتفاقية أو النموذجية، وفي التشريعات الداخلية للدول الأخرى التي اعتمدت السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ضمن قواعدها

الداخلية، وتحليل تلك النصوص والبحث عن مدى انسجامها مع قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

سنتناول فكرة هذا البحث من خلال مقدمة ثم مبحثين ويليهم خاتمة على النحو الآتي:

- المبحث الأول: مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في ضوء قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.
- المطلب الأول: لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ودورها في تقنين قواعد لتنظيم التجارة الإلكترونية.
- الفرع الأول: لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسيترال
- الفرع الثاني: قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل
- المطلب الثاني: مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل
- الفرع الأول: مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل كمستند أو صك قابل للتحويل
- الفرع الثاني: مفهوم السجلات الإلكترونية القابة للتحويل كسجل إلكتروني قابل للتحويل
- الفرع الثالث: مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في التشريعات المقارنة
- المبحث الثاني: أنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل المنظمة بموجب قانون الأونسيترال النموذجي وخصائصها
- المطلب الأول: خصائص السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل
- الفرع الأول: المبادئ التي استندت عليها السجلات الإلكترونية القابل للتحويل
- الفرع الثاني: خصائص السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل
- المطلب الأول: أنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

- الفرع الأول: أنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل
- الفرع الثاني: السجلات المستبعدة بموجب قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل
- خاتمة

المبحث الأول

مفهوم للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في ضوء قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

يعبر مصطلح السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل عن النظير الوظيفي للمستند أو الصك القابل للتحويل ولم يتم استخدام مصطلح المستند الإلكتروني القابل للتحويل في قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وذلك لتسليط الضوء على الطبيعة الإلكترونية للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل[1].

وفي الاتجاه ذاته؛ وجنبا إلى جنب مع الصكوك القابلة للتحويل يمتد مصطلح السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ليشمل مستندات الملكية، والتي تحتل أهمية كبيرة في المعاملات التجارية حيث إنها تعامل في السياق المعتاد للعمل التجاري على أنها تثبت بشكل واف بأن من حق الشخص الحائز لذلك المستند أن يتسلم البضاعة المحددة وصفا وقدرا في ذلك المستند[2].

وبناءًا على ذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:-

المطلب الأول

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

ودورها في تقنين قواعد لتنظيم التجارة الإلكترونية

قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل هو أحد الصكوك التشريعية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والتي يطلق عليها "الأونسيترال" والتابعة للأمم المتحدة، وهي هيئة قانونية ذات اختصاص قانوني في المسائل التي تدخل ضمن مجال القانون التجاري الدولي[3].

ويجب علينا قبل الحديث عن قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل أن نتطرق إلى التعريف بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وبيان نشأتها وأهدافها وذلك من خلال فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال"

أولا: نشأة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال"

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) هي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تأسست الأونسيترال في عام 1966 وتتمتع اللجنة بولاية عامة لتنسيق وتوحيد قانون التجارة الدولية، وأعدت الأونسيترال منذ تأسيسها مجموعة واسعة من الاتفاقيات والقوانين النموذجية والصكوك الأخرى التي تحكم المعاملات التجارية أو جوانب أخرى من قانون الأعمال التي لها تأثير على التجارة الدولية، وتتكون الأونسيترال حاليا من سبعين دولة عضواً، وينتخب أعضاء الهيئة لمدة ست سنوات تنتهي مدة نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات[4].

وتشمل المجالات المضطلعة بها لجنة القانون التجاري الدولي تسوية المنازعات والممارسات التعاقدية الدولية والنقل والإعسار والتجارة الإلكترونية والمدفوعات الدولية والمعاملات المضمونة وشراء البضائع وبيعها، والصكوك الصادرة عن الأونسيترال يتم إصدارها عقب مداولات ودراسات عديدة واستطلاعات للرأي من المشاركين المتنوعين حيث أن المشاركين يضمون دولاً ومنظمات حكومية وغير حكومية دولية وغير دولية، وهو ما يضفي على نصوص الأونسيترال التوافق والقبول الواسع، ذلك أنها تقدم حلولا مناسبة لتقاليد قانونية متباينة ولدول في مراحل مختلفة من النمو[5].

وتتشكل لجنة القانون التجاري الدولي (الأونسيترال) من عدد محدود من الأعضاء، حيث كانت تتألف إبان نشأتها من عدد 29 دولة، وفي عام 1973 تمت زيادة الأعضاء إلى 36 دولة حتى عام 2004 والتي تم فيها زيادة الأعضاء إلى 60 دولة، وتعتبر عضوية الدول بلجنة القانون التجاري الدولي تجسيدا للتوزيع الجغرافي الدولي بحيث يشمل كافة الأنظمة القانونية والاقتصادية والاجتماعية في العالم، ويتم اختيار الأعضاء بواسطة الانتخاب لمدة ست سنوات، وتنتهي ولاية نصف الأعضاء كل ثلاثة سنوات [6]. وفي عام 2022 تم زيادة الأعضاء إلى 70 عضوا[7].

ثانيا: الأعمال التي تضطلع بها لجنة الأونسيترال

والأعمال التي تضطلع بها الأونسيترال بشكل عام هي:

1- البيع الدولي للبضائع والمعاملات المتصلة بها

2- النقل الدولي للبضائع

3- التحكيم التجاري الدولي

4- الاشتراء العمومي وتطوير البنية التحتية

5- عقود الإنشاءات

6- المدفوعات الدولية

7- التجارة الإلكترونية

8- الإعسار عبر الحدود [8].

إلا أن ما يعنينا في هذا البحث هو الوقوف على الأعمال التي تضطلع بها الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية، والتي صدرت عن الأونسيترال حتى كتابة تلك الكلمات؛ وتنقسم إلى قواعد اتفاقية مثل اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالخطابات الإلكترونية في العقود الدولية 2007، واتفاقية روتردام 2008، وقواعد نموذجية مثل القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية ،1996 والقانون الأونسيترال النموذجي للتوقيع الإلكتروني في عام 2001، والقانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل 2017[9].

ثالثا: الأهداف

للجنة القانون التجاري الدولي عدة أهداف؛ ومن بين هذه الأهداف: تزويد المشرعين الوطنيين بمجموعة من القواعد المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والمقبولة دولياً، وذلك للإرشاد والتوجيه عن كيفية إزالة العقبات القانونية من طريق التجارة الإلكترونية وذلك مثل استخدام الكتابة والتوقيع والأصل في التجارة الإلكترونية، وكيفية تطوير البيئة القانونية لتصبح مجالا أكثر أمانا للتجارة الإلكترونية، وقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة مقتنعة بأن وضع قانون نموذجي يدعم استخدام التجارة الإلكترونية، ويناسب الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المتباينة يمكن أن يسهم في إرساء علاقات متناغمة بين الأنظمة الاقتصادية لمختلف الدول، كما تشمل أهداف تلك اللجنة تمكين وتسهيل التجارة الإلكترونية وتشجيع التنمية الاقتصادية وتعزيز الفاعلية في التجارة

الدولية، ومساعدة الدول في تعزيز تشريعاتها الحالية أو صياغة تشريعات جديدة تتوافق مع أساليب الاتصال غير الورقية [10].

كما تهدف أمانة الأونسيترال إلى الاضطلاع بتقديم الدعم والمشورة والمساعدة للدول الراغبة في إعداد وتنقيح تشريعاتها، أو إصدار تشريعات جديدة تتضمن أحكاما تستند إلى القوانين النموذجية للأونسيترال، أو الدول التي ترغب في الانضمام إلى الاتفاقيات التي نظمتها لجنة القانون التجاري الدولي "الأونسيترال"، وإصدار صكوك قانونية داخلية متفقة مع تلك الاتفاقيات أو القوانين النموذجية الصادرة عنها[11].

الفرع الثاني

قانون الأونسيترال النموذجي

بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

من بين الصكوك الصادرة عن الأونسيترال القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وسوف نحاول أن نلقي الضوء على ذلك القانون بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

أولا: النشأة:

في عام 2009 اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على الأونسيترال الانخراط في تطوير القواعد المتعلقة بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، كعمل مستقبلي محتمل في مجال التجارة الإلكترونية [12]. ليس فقط لتعزيز التجارة الإلكترونية في التجارة الدولية، ولكن أيضًا لمعالجة بعض القضايا المحددة مثل الترويج لقواعد روتردام، لذلك تم تكليف الفريق العامل الرابع التابع للجنة القانون التجاري الدولي المعروفة بالأونسيترال المعني بالمسائل الخاصة بالتجارة الإلكترونية بمتابعة المشروع في عام 2011، والذي سيكون

مستقبلا يعرف بقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والمشار إليه باختصار MLETR والذي أصدر في عام 2017[13].

بدأ الفريق العامل الرابع العمل على ذلك القانون النموذجي من الدورة الخامسة والأربعين إلى دورته الرابعة والخمسين وبلغت الأونسيترال ذروتها في مشروع قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية في الدورة الخمسين، وفي 13 تموز/ يوليو 2017 اعتمدت الأونسيترال القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وأوصت الدول الأعضاء أن تولي ذلك القانون اهتماما عند تنقيح أو تعديل تشريعاتها الداخلية ذات الصلة، وهو ما قامت به بعض الدول الأعضاء بينما هناك دول أخرى تجري مداولات حاليا بشأن اعتماد هذا القانون[14].

ثانياً: الأهداف:

والهدف من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بشكل خاص أن يكون بمثابة نص موحد ومحايد لاستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في التجارة الدولية عبر الحدود، وقد تمت صياغته للتمكين من استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل كمكافئات وظيفية للمستندات والصكوك القابلة للتحويل[15].

كما يهدف قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل لسن قواعد للسماح بالاعتراف القانوني بالمكافئ الإلكتروني لسندات الشحن الورقية ومع ذلك؛ يشير مصطلح "القانون النموذجي" إلى أن الأونسيترال توفر إطارا قانونيا يمكن أن يأخذه المشرِّع الوطني للدول بعين الاعتبار عند إعداد القوانين الداخلية المعالجة للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وقد أخذت الأونسيترال ثلاثة مبادئ مختلفة في الاعتبار عند صياغة هذا القانون وهي ما أطلقت عليه اللجنة (المبادئ العامة) التي ينبغي الرجوع

إليها عند تفسير أي من قواعد هذا القانون، وهي مبدأ عدم التمييز، ومبدأ التكافؤ الوظيفي، ومبدأ الحياد التكنولوجيا[16].

ثالثا: النطاق

وقانون الأونسيترال النموذجي الخاص بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل عبارة عن قانون مكون من تسع عشرة مادة بالإضافة إلى مذكرة إيضاحية وذلك لتوفير نظام قانوني منسق للاعتراف بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وإنفاذها بما في ذلك سندات الشحن الإلكترونية وإرساء اعتراف قانوني لاستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل عبر الحدود[17].

وجاء اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في عام 2017، نتيجة للجهود الدولية لضمان استقرار وموثوقية المعاملات الإلكترونية من خلال القضاء على أوجه عدم اليقين القانونية المتعلقة بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل[18].

وصُمم قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل لاستخدامه كنص محايد وموحد للاستخدام الدولي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في التجارة الدولية، حيث أن استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل سيكون مكافئا وظيفيا للمستندات أو الصكوك القابلة للتحويل[19].

ويسعى قانون الأونسيترال النموذجي 2017 إلى تمكين الأطراف من القيام بإجراء معاملات تجارية بشكل إلكتروني شأنها شأن المعاملات الورقية التقليدية ولكن لا يُقصد به إنشاء أي معاملات موضوعية جديدة بل أن يعالج السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل التي تُستخدم كبديل إلكتروني للصكوك والمستندات القابلة للتحويل، وكان هذا

هو المقصد من جانب أمانة الأونسيترال عندما بدأ الفريق العامل عمله واحتفظ الفريق العامل بهذا المقصد وهو وارد في نص القانون النموذجي بصيغته المعتمدة[20].

وقد دارت عدة مناقشات حول ما إذا كان التشريع المتعلق بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل سيصدر في شكل اتفاقية، أو قانون نموذجي أثناء اجتماع الفريق العامل للاونسيترال، وبعد المناقشة قرر الفريق العامل التابع للاونسيترال أن يتخذ شكل قانون نموذجي، حيث أنه قد يكون من الصعب الحصول على توافق دولي بالتصديق على الاتفاقية لأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل هي مفهوم غير مألوف في الوقت الحالي إلا في بعض الدول وبموجب القانون النموذجي يمكن للدول أن تتبنى ذلك القانون وفقا لمتطلباتها القانونية والاقتصادية والاجتماعية ودون أي عوائق في ذلك[21]

وقد اتضح أن القوانين النموذجية كان وسيلة أكثر فاعلية لتحقيق التنسيق القانوني على الأقل في مجال التجارة الإلكترونية، ويرجع ذلك أساسًا إلى اختلاف طبيعته ذلك أنه في حين أن الاتفاقية الدولية تلزم الدول بشكل صارم بموجب القانون الدولي العام مع تحفظ محدود مسموح به بموجب الاتفاقية فإن القانون النموذجي هو مجرد نصوص نموذجية موصى بها للإطار القانوني للمشرعين للنظر في اعتماده كجزء من التشريع المحلي، وقد صُمم قانون الأونسيترال النموذجي ليأخذ شكلاً مرنًا طالما أنه يحقق الهدف الأساسي لإعطاء نفس الأثر القانوني للبدائل الإلكترونية مثل المستندات الورقية القابلة للتحويل[22].

ومن المأمول اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي على نطاق واسع بالنظر إلى الاعتماد الناجح لقوانين الأونسيترال النموذجية بشأن التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في العديد من النظم القانونية الداخلية، ومن المشجع أيضًا أن تكون دول الشحن الرئيسية مثل الولايات المتحدة والصين جزءًا من اجتماعات مجموعة العمل، ويسمح القانون

النموذجي للمشرعين باعتماد أو إضافة قواعد إضافية جزئيًا وفقًا للظروف المتباينة للدول[23].

المطلب الثاني

مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

مصطلح السجلات الإلكترونية مستمد من مفهوم رسالة البيانات، والتي سبق أن أرساه قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية 1996 واستخدمته اتفاقية الخطابات الإلكترونية نيويورك 2007، إلا أن هناك اختلاف بين مفهومي السجل الإلكتروني ورسالة البيانات حيث أن السجل الإلكتروني وعلى خلاف رسالة البيانات يمكن إضافة معلومات له عقب نشأته وذلك مثل المعلومات المتعلقة بعمليات التظهير والتي تدخل على السجل الإلكتروني عقب إنشائه وبمناسبة تحويلة من شخص إلى آخر[24].ويتوافق مفهوم السجل الإلكتروني القابل للتحويل مع مفهوم سجلات النقل الإلكترونية الواردة في المادة 18/1 من اتفاقية روتردام 2008[25].

وسوف نقسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

باعتباره مستند أو صك القابل للتحويل

يعبر السجل الإلكتروني القابل للتحويل عن النظير الوظيفي للمستند أو الصك القابل للتحويل ولا يختلف عنهم في شيء سوى الشكل الإلكتروني الذي تم استحداثه كي تساير تلك الصكوك والمستندات مستجدات العصر، وما أفرزته من مستحدثات كي تتماشى مع التجارة الإلكترونية، ويعرف المستند والصك القابل[26].

والمستندات أو الصكوك القابلة للتحويل هي أوراق تجارية هامة وقد يكون استخدام النظائر الإلكترونية لها مفيداً جداً لتيسير التجارة الإلكترونية على مستوى العالم، كما يمكن أن يفيد التجارة الإلكترونية من خلال النقل الأسرع والأكثر أماناً بين الشركاء التجاريين، كما يمكن أن تكون السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ذات صلة خاصة بمجالات تجارية معينة مثل النقل واللوجستيات والتمويل وتتجلى أفضل تطبيقاتها في سندات الشحن الإلكترونية والشيكات والسندات الإذنيه [27].

ويطلق على مصطلح المستندات القابلة للتحويل مستندات الملكية وذلك كمستندات النقل، وسندات الشحن، وأوامر الرصيف، ومستند استلام البضائع، وإيصالات المستودعات، أو أوامر تسليم البضائع، وأيضًا أي مستندات أخرى في سياق الأعمال المعتادة أو التمويل تعتبر دليل كافٍ على أن الشخص الذي في حوزته المستند يحق له استلام البضائع التي يغطيها والاحتفاظ بها والتصرف فيها (رهنا بأي دفوع لإنفاذ تلك الوثيقة) ويمكن تعريف المستندات القابلة للتحويل بأنها "المستندات التي يتم التعامل معها في سياق العمل على أنها تثبت بشكل كافٍ أن الشخص الذي يمتلك مثل هذا المستند يحق له استلام البضائع المشار إليها فيها والاحتفاظ بها والتصرف فيها"[28].

أما الصكوك القابلة للتحويل فهي تتضمن السندات الإذنيه والحوالات والشيكات وشهادات الإيداع، ويمكن تعريف الصكوك القابلة للتحويل بأنها " أوراق تجارية تسمح بنقل الصك إلى أشخاص ليسوا أطرافاً في المعاملة الأساسية، وقد تحتوي على تعهد غير مشروط بدفع مبلغ ثابت من المال لحامل الصك، أو أمر لطرف ثالث بالدفع لحامل الصك"[29].

وتوصف المستندات أو الصكوك القابلة للتحويل بشكل عام بأنها مستندات ورقية تخول حاملها الحق في المطالبة بأداء الالتزام المشار إليه فيها ونقل الحق في أداء الالتزام المشار إليه من خلال تحويل ذلك المستند أو الصك ويجب أن يتضمن السجل

الإلكتروني القابل للتحويل على المتطلبات التي ينبغي توافر في المستندات والصكوك القابلة للتحويل بموجب القانون المختص[30].

والمستندات والصكوك القابلة للتحويل فيمكن تعريفها بشكل عام بأنها "المستند أو الصك القابل للتحويل هو مستند أو صك ورقي يمنح حامله المطالبة بأداء الالتزام أو نقل الحق في أداء الالتزام عن طريق التظهير على ذلك المستند أو الصك أو تسليمه"[31].

والتشريعات المقارنة التي اعتمدت قانون الأونسيترال النموذجي2017[32]وإن اتفقت على مدلول المستندات والصكوك القابلة للتحويل بأنها تتضمن التزام بدفع مبلغ مالي أو تسليم بضاعة؛ إلا أن بعض الدول كمملكة البحرين وجمهورية سنغافورة فضلت إيراد أنواع من المستندات والصكوك على سبيل المثال بينما البعض الأخر من تلك الدول لم تقم بذلك، وفي كل الأحول فإن تلك المسألة ليست لها أدنى صدى أو تأثير على التنظيم القانوني لتلك المعاملات حيث أن جميع التشريعات المقارنة تشير إلى مدلول واحد وهو أن تلك المستندات والصكوك القابلة للتحويل هي مستندات وصكوك ورقية تمنح حائزها الحق في المطالبة بأداء الالتزام الوراد بها مع إمكانية إحالة ذلك الحق إلى طرف ثالث وأن تحديد ما يعتبر مستند أو صك قابل للتحويل من عدمه فهي مسألة تدخل في نطاق القانون المختص.

والحقيقة أن المستندات والصكوك القابلة للتحويل فئة مفتوحة لا يمكن حصرها في أنواع معينة دون غيرها ذلك أن تحديدا عما إذا كان المستند أو الصك قابلا للتحويل من عدمه هي مسألة يختص بها القانون الداخلي، وما قد يكون مستند أو صك قابل للتحويل في نظام قانوني قد لا يكون كذلك في نظام قانوني آخر، وأن أي محاولة لحصر فئات بعينها ضمن مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل سيشكل خطأً جسيماً خاصة في ظل تباين الأنظمة القانونية[33].

الفرع الثاني

مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

باعتبارها سجل إلكتروني

لم تضع الأونسيترال تعريفا صريحا للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل واكتفت بالإشارة إلى تعريف النظير الوظيفي لها المستند أو الصك القابل للتحويل، والتي أشارت إلى أنه صادر على ورق في إشارة منها إلى المستندات والصكوك الورقية المتعارف عليها في الأنظمة القانونية المختلفة والذي يخول لحائزه [34] المطالبة بأداء الالتزام[35] الوارد به وله الحق في تحويل[36] المستند أو الصك إلى شخص آخر ليطالب بأداء الالتزام الوراد به[37].

وعرف القانون النموذجي 2017 السجل الإلكتروني بأنه "المعلومات التي تنشأ أو ترسل أو تستلم أو تخزن بوسائل إلكترونية بما فيها حسب مقتضى الحال جميع المعلومات التي ترتبط منطقيا بالسجل أو تترابط معه على أي نحو آخر بحيث تصبح جزءا منه سواء نشأت في الوقت نفسه أم لا"، وقد أفرد تعريفا للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل حيث عرفتها بأنها "السجل الإلكتروني القابل للتحويل هو سجل إلكتروني يفي باشتراطات المادة 10 المستند أو الصك القابل للتحويل يعني مستندا أو صكا صادرا على ورق يخول حائزه المطالبة بأداء الالتزام المبين فيه بتحويل ذلك المستند أو الصك"[38].

وتنص المادة 10 من قانون الأونسيترال النموذجي 2017 على

"1- حيثما يشترط القانون استخداما مستندا أو صكا قابلا للتحويل يستوفى ذلك الشرط باستخدام سجل إلكتروني إذا روعي ما يلي:

(أ) أن يتضمن السجل الإلكتروني المعلومات التي كان يشترط أن يتضمنها المستند أو الصك القابل للتحويل.

(ب) استخدام طريقة موثوقة لتحقيق ما يلي

(1) تبيان أن ذلك السجل الإلكتروني هو السجل الإلكتروني القابل للتحويل.

(2) جعل ذلك السجل قابلا للخضوع للسيطرة منذ إنشائه حتى انتهاء مفعوله.

(3) حفظ سلامة السجل الإلكتروني

2- يكون معيار تقييم السلامة هو ما إذا كانت المعلومات الواردة في السجل الإلكتروني القابل للتحويل بما فيها أي تغييرات مأذون بها أدخلت من إنشائه حتى انتهاء مفعوله أو صلاحيته قد ظلت كاملة ودون تحوير، باستثناء ما ينشأ من تغيير في السياق المعتاد الرسالة المعلومات وتخزينها وعرضها ".

ومما سبق يتبين أنه لا يوجد تعريفًا كاملاً وشاملاً للسجل الإلكتروني القابل للتحويل، ولكننا نجد إشارة إلى المتطلبات التي يجب الوفاء بها من أجل تلبية الشروط المنصوص عليها في القانون النموذجي والمحددة في المادة 10، ويترتب على ذلك التعريف أن هذا المصطلح يعني المعادل الإلكتروني لمستند أو صك قابل للتداول منصوص عليه في القانون الداخلي [39].

ولم يحدد قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل صراحة محتوى الحق المدرج في السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، ذلك لأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل مصطلح عام يهدف إلى تغطية المعادلات الإلكترونية لأنواع مختلفة من المستندات والصكوك القابلة للتحويل التي يمكن أن تجسد حقوقًا مختلفة[40].

ومن الجدير بالذكر أن القانون النموذجي ولاعتبارات تتعلق بقواعد القانون الدولي الخاص لم يتطرق إلى تحديد مفهوم بعض المسائل التي تدخل ضمن مفهوم السجل الإلكتروني القابلة للتحويل، والمتعلقة باستخدامه حيث رأت أنها أمور تخص القانون الداخلي ولا تتطلب حكما مُكَرَّسًا لها وذلك مثل تعريف أداء الالتزام، واصدر السجل الإلكتروني إلى حامله، وتغيير طرق التحويل من سجل إلكتروني قابل للتحويل صادر إلى حامله إلى سجل إلكتروني صادر إلى شخص مسمى والعكس، كذلك لم يتطرق القانون النموذجي إلى مسألة إعادة إصدار السجل الإلكتروني القابل للتحويل أو تجزئته أو تجميعه أو استخدامه لأغراض الحقوق الضمانية [41].

وهناك رأي يذهب إلى تعريف السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بأنها "بديل إلكتروني أو مكافئ وظيفيا للمستندات، أو الصكوك القابلة للتحويل تتمتع بمرونة كافية لتشمل تطوير واستخدام سجلات إلكترونية قابلة للتحويل ليس لها نظير في النظام الورقي"[42].

إلا أن التعريف السابق محل نظر؛ ذلك أنه يتعارض مع قانون الأونسيترال النموذجي 2017 والذي اتخذ نهج التكافؤ الوظيفي أساساً له، وبالتالي فإن هذا التعريف يتسع ليشمل جميع أنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل سواء لها نظير وظيفي أو ليس لها مكافئ وظيفي، وبالتالي يدخل في نطاق ذلك التعريف السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل غير المكافئة.

وهناك رأي آخر يذهب إلى تعريف السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل على أنها "سجل إلكتروني يتم إصداره بشكل فردي والذي يتضمن الحق في المطالبة بتسليم البضائع أو المطالبة بدفع قيمة نقدية، ولا يمكن المطالبة بهذا الحق المشار إليه في السجل الإلكتروني دون إثبات السيطرة عليه ولا يمكن تحويل الحق المشار إليه في السجل الإلكتروني القابل للتحويل إلى شخص آخر دون التحويل المتزامن للسيطرة على السجل الإلكتروني إلى ذلك الشخص"[43].

ونرى أن الرأي الثاني تعريفه يتوافق مع المنهج الذي اتبعه قانون الأونسيترال النموذجي 2017 وقد اعتمد ذلك التعريف على الشكل الإلكتروني وأولى فكرة السيطرة عناية خاصة، إلا أنه في ذات الوقت أهمل التعريف الإشارة إلى المكافئ الورقي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والتي تختلف من دولة إلى أخرى وتحدد بموجب القوانين الداخلية للدول بالإضافة إلى أنه حصر نهج التكافؤ الوظيفي في فكرة السيطرة، وتناسى أن ذلك النهج يعتمد على عدة متطلبات منها الكتابة والتوقيع ونرى أنه يمكن أن تعريف السجل الإلكتروني القابل للتحويل بأنه "المكافئ الإلكتروني للمستندات والصكوك القابلة للتحويل".

الفرع الثالث

مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في التشريعات المقارنة

أولًا: تشريع مملكة البحرين

لم يحدد المشرع البحريني مفهوم المستند أو الصك القابل للتحويل، وفي ذات الوقت استخدم مصطلح سند للدلالة على المستندات القابلة للتحويل، وأشار إلى أن السند (Document) القابل للتحويل يمكن أن يكون سندات الشحن (Bills of Lading) أو خطابات الاعتماد (Letters of Credit) أو إيصالات التخزين (Warehouse Receipts)، كما أتاح لوزير المواصلات بالتشاور مع محافظ المصرف المركزي لمملكة البحرين إمكانية اضافة أنواع أخرى من المستندات بشرط أن يكون محل الالتزام فيها تسليم البضاعة وقابلة للتداول[44].

كما أشار المشرع البحريني إلى أن الصك القابل للتحويل يمكن أن يكون شيكات (Checks) أو كمبيالات (Bills of Exchange) أو سندات لأمر (Promissory Notes)، وقد أتاح لمحافظ المصرف المركزي لمملكة البحرين امكانية اضافة أنواع أخرى من الصكوك بشرط أن يكون محل الالتزام فيها سداد مبلغ من المال وقابلة للتداول[45].

وقد استحسن المشرع البحريني استخدام مصطلح القابلية للتداول بديلا عن القابلية للتحويل والذي اعتمدته الأونسيترال، حيث عرف السجل الإلكتروني القابل للتداول في المادة1 من المرسوم بقانون 55 لسنة 2018 بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول بأنه "سند أو صك قابل للتداول، يكون في شكل سجل إلكتروني، ومستوف للشروط المنصوص عليها في المادة 6 من هذا القانون" وتلك المادة حددت الشروط التي يجب توافرها حتى يُعْتَدُّ بالسند أو الصك القابل للتحويل في شكله الإلكتروني(46).

حيث نصت المادة 6 من القانون سالف الذكر على "يُعتدُّ بالسند أو الصك القابل للتداول الذي يكون في شكل سجل إلكتروني متى توافرت فيه الشروط الآتية: (1) إذا تضمن السجل الإلكتروني المعلومات التي يجب أن يتضمنها السند أو الصك القابل للتداول بحسب الأحوال (2) إذا اسُتخدِمت طريقة موثوق بها لتحقيق الآتي: (أ) بيان أن السجل الإلكتروني هو السجل الإلكتروني القابل للتداول الواجب الاعتداد به.(ب) ضمان خضوع السجل الإلكتروني القابل للتداول للسيطرة منذ إنشائه وحتى انتهاء مفعوله أو صلاحيته (ج) ضمان الحفاظ على سلامة السجل الإلكتروني..."

ثانيًا: تشريع سوق أبو ظبي العالمي (الإمارات العربية المتحدة)

في حين أن المشرع الإماراتي في لائحة المعاملات الإلكترونية لسوق أبوظبي 2021 أشار إلى مفهوم المستند أو الصك القابل للتحويل في المادة 28 حيث نصت على "المستند أو الصك القابل للتحويل يعني مستندًا أو صكًا يمكن إنشاؤه على الورق، والذي يمنح حامله الحق في المطالبة بأداء الالتزام المشار إليه في المستند أو الصك، ونقل الحق في أداء الالتزام المشار إليه في المستند أو الصك من خلال تحويل ذلك المستند أو الصك".

كما أشارت اللائحة سالفة الذكر إلى أن السجل الإلكتروني القابل للتحويل يجب أن تتوافر فيه عدة شروط والتي تم إيرادها في المادة 17 من ذات القانون حيث تنص المادة 9/28 على "السجل الإلكتروني القابل للتحويل هو سجل إلكتروني يتوافق مع شروط المادة 17".

بينما حددت المادة 17 الاشتراطات الواجب توافرها في المستندات والصكوك القابلة للتحويل حيث نصت المادة 17 على"(1) عندما يشترط التشريع أو يسمح بمستند أو صك قابلة للتحويل، يتم الوفاء بهذا الشرط عن طريق السجل الإلكتروني إذا:- (أ) احتوى السجل الإلكتروني على المعلومات المشروط تضمينها في مستند أو صك قابل للتحويل؛(ب) يتم استخدام طريقة موثوقة:- (1) لتحديد ذلك السجل الإلكتروني باعتباره السجل الإلكتروني القابل للتحويل؛ (2) لجعل ذلك السجل الإلكتروني قادرًا على أن يخضع للسيطرة منذ إنشائه حتى يتوقف عن أن يكون له أي تأثير أو صلاحية (3) للاحتفاظ بسلامة ذلك السجل الإلكتروني...".

ثالثًا: تشريع جمهورية كيريباتي

في حين أن القانون الخاص بدولة كيريباتي[47] رقم 11 لسنة 2021 حددت مفهوم المستند أو الصك القابل للتحويل في المادة 3 حيث نص على "يُقصد بمصطلح المستند أو الصك القابل للتحويل مستند أو صك صادر على الورق يمنح حامله الحق في (أ) المطالبة بأداء الالتزام المشار إليه في المستند أو الصك (ب) نقل الحق في أداء الالتزام المشار إليه في المستند أو الصك من خلال تحويل ذلك المستند أو الصك".

كذلك لم يحدد القانون سالف الذكر مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وأشار إلى أنها تلك السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل التي تتوافق مع الاشتراطات القانونية المنصوص عليها حيث نصت المادة 6/3 على "السجل الإلكتروني القابل للتحويل يعني بيانات الحاسوب التي تتوافق مع متطلبات البند 27". في حين أن المادة 27 تناولت الاشتراطات التي يجب توافرها حيث نصت على "(1) عندما يتطلب القانون مستندًا أو صَكًّا قابلاً للتحويل يتم استيفاءه بواسطة بيانات كمبيوتر معينة إذا:- (أ) احتوت بيانات الحاسوب على المعلومات المطلوب تضمينها في مستند أو صك قابل للتحويل (ب) يتم استخدام طريقة موثوقة من أجل:- (1) تحديد بيانات الحاسوب كسجل إلكتروني قابل

للتحويل؛(2) جعل بيانات الحاسوب قابلة للسيطرة عليها منذ نشأتها حتى انتهاء مفعولها أو صلاحيتها (3) الاحتفاظ بسلامة بيانات الحاسوب...".

رابعًا: تشريع مملكة بليز

وفي ذات الاتجاه سارت دولة بليز[48] في قانون المعاملات الإلكترونية رقم 25 لسنة 2021 حيث نصت في المادة 3 على " مستند أو صك قابل للتحويل يعني مستند أو صك صادر على الورق يمنح حامله الحق في:- (أ) المطالبة بأداء الالتزام المبين في المستند أو الصك، (ب) نقل الحق في أداء الالتزام المشار إليه في المستند أو الصك من خلال تحويل ذلك المستند أو الصك".

وكذلك نص القانون سالف الذكر في المادة 3 على "السجل الإلكتروني القابل للتحويل يعني السجل الإلكتروني الذي يتوافق مع شروط البند 33". في حين أن المادة 33 نصت على"(1) حيثما يشترط القانون استخدام وثيقة أو صك قابل للتحويل يتم ذلك من خلال رسالة بيانات إذا:- (أ) تحتوي رسالة البيانات على المعلومات التي ستكون مطلوبة في مستند أو صك قابلة للتحويل؛ (ب) تستخدم طريقة موثوقة لتحقيق ما يلي:-(1) تحديد رسالة البيانات أنها السجل الإلكتروني القابل للتحويل (2) تقديم رسالة البيانات القادرة على إخضاعها للسيرة من إنشائها حتى انتهاء مفعولها أو صلاحيتها (3) الاحتفاظ بسلامة رسالة البيانات... ".

خامسًا: تشريع جمهورية سنغافورة

بينما أفرد المشرع جمهورية سنغافورة في التعديل الذي أجراه على قانون المعاملات الإلكترونية القانون رقم 5 لسنة 2021 تعريفا خاصا للمستندات والصكوك القابلة للتحويل ووضع أمثلة لها حيث عرفها في المادة 16/ أ بأنها "المستند أو الصك القابل للتحويل يعني مستندًا أو صَكًّا صادرًا على الورق يمنح حامله الحق في المطالبة بأداء الالتزام

المشار إليه في المستند أو الصك ونقل الحق في أداء الالتزام المشار إليه في المستند أو الصك من خلال تحويل هذا المستند أو الصك، ويشمل – (أ) كمبيالة (ب) السندات الإذنيه (ج) سند الشحن".

كذلك لم يحدد القانون سالف الذكر مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل فقد نصت المادة 16/ أ على "(1) السجل الإلكتروني القابل للتحويل يعني السجل الإلكتروني الذي يتوافق مع جميع شروط البند 16/ح". في حين أنه نص في المادة 16/ح على "(1) عندما تشترط قاعدة القانون مستندًا أو صكًا قابلاً للتحويل، يستوفى السجل الإلكتروني هذا الشرط إذا :- (أ) احتوي السجل الإلكتروني على المعلومات المطلوب تضمينها في المستند أو الصك القابل للتحويل؛ (ب) يتم استخدام طريقة موثوقة :- (1) لتحديد ذلك السجل الإلكتروني باعتباره السجل الإلكتروني الموثوق الذي يشكل السجل الإلكتروني القابل للتحويل. (2) لجعل السجل الإلكتروني قابلاً للخضوع للسيطرة منذ إنشائه حتى يتوقف عن أن يكون له أي تأثير أو صلاحية.(3) للاحتفاظ بسلامة ذلك السجل الإلكتروني...".

وبناءً ما تقدم نجد أن تلك التشريعات وإن اتفقت على مدلول المستندات والصكوك القابلة للتحويل بأنها تتضمن التزام بدفع مبلغ مالي أو تسليم بضاعة إلا أن بعض الدول كدولة البحرين وسنغافورة فضلت ايراد أنواع معينة من المستندات والصكوك على سبيل المثال، بينما البعض الأخر من تلك الدول فضلت عدم ايراد أمثلة على أنواع المستندات والصكوك القابلة للتحويل، وفي كل الأحول فإن تلك المسألة ليست لها أدنى صدى أو تأثير على التنظيم القانوني لتلك المعاملات؛ حيث أن جميع التشريعات المقارنة تشير إلى مدلول واحد وهو أن تلك المستندات والصكوك القابلة للتحويل هي مستندات وصكوك ورقية تمنح حائزها الحق في المطالبة بأداء الإلتزام الوارد بها مع امكانية إحالة ذلك الحق الى طرف ثالث.

كما نستنتج من التعريفات التي وردت بالقوانين سالفة الذكر أنها لم تضع تعريف صريح ومباشر للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بوصفها سجلات إلكترونية، وفي ذات الوقت تبنت مبدأ التعادل الوظيفي للمستندات والصكوك القابلة للتحويل، واكتفت بالإشارة إلى المتطلبات التي يجب أن تتوافر في السجلات الإلكترونية القابل للتحويل باعتباره نظير وظيفي للمستند أو الصك القابل للتحويل، وهو ذات النهج الذي سبق وأن أقره القانون النموذجي للاونسيترال بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

كما يتضح أن التشريعات المقارنة والتي أصدرت قوانين تنظم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وتمنحها اعترافاً قانونياً؛ سارت على ذات النهج الذي سلكته الأونسيترال كما تتوافق تلك التشريعات معها في تحديد مفهوم المستندات والصكوك القابلة للتحويل والسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل أما مسألة تحديد ما يعتبر مستند أو صك قابل للتحويل من عدمه فليس لها أدنى صدى أو أهمية حيث أنها مسألة تدخل في نطاق القانون المختص.

المبحث الثاني

أنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بموجب قانون الأونسيترال النموذجي وخصائصها

للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل أنواع مختلفة ومتعددة، سواء كان لها معادل وظيفي ورقي؛ أم أنها نشأت في بيئة إلكترونية منذ البداية وسواء كانت بداية نشأتها ورقية وتمت الاستعاضة عنها بشكل إلكتروني، وسواء تم معالجتها في القانون النموذجي 2017، أم كان لها تشريع خاص بتنظيمها أو محدودة بموجب اتفاقيات أخرى أضف إلى ذلك السجلات الإلكترونية المختلف عليها في النظم القانونية المختلفة، والتي يعترف بها نظام

قانوني دون الآخر كذلك تدخل في نطاق السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ما يعتبر من الأوراق المالية ومشتقاتها.

وكي نستطيع أن نحدد الإطار العام لأنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل يجب علينا أولا أن نبيّن المبادئ العامة التي استندت عليها السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وخصائصها بغية الوقوف على السمات المميزة لها، ثم نعقب ذلك بأنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بشكل عام موضحين الأنواع التي استبعدتها الأونسيترال من نطاقها وذلك على النحو التالي:-

المطلب الأول

المبادئ العامة للتجارة الإلكترونية التي تستند عليها السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل يقوم على مبادئ ثابتة ينبغي الرجوع إليها عندما يعجز القانون النموذجي عن بيان إحدى المسائل وتلك المبادئ العامة هي المبادئ العامة للتجارة الإلكترونية التي استحدثتها الأونسيترال وليست المبادئ العامة التي تحكم القوانين الموضوعية للصكوك والمستندات القابلة للتحويل [49].

وتستند السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل إلى عدة مبادئ نذكر منها: مبدأ عدم التمييز ضد استخدام الوسائل الإلكترونية، ومبدأ التكافؤ الوظيفي، ومبدأ الحياد التكنولوجي التي تقوم عليها جميع نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية [50].

وقد وضعت الأونسيترال تلك المبادئ بغية تأصيل التجارة الإلكترونية لتكون أساسا يتم اللجوء اليه عند سن أو تفسير قواعد قانونية، سواء دولية أو داخلية، بغية تحقيق تناغم

وانسجام تام بين القوانين المقارنة وتشكل تلك المبادئ في عمومها المبادئ العامة للمعاملات الإلكترونية وأهم تلك المبادئ هي:

1. مبدأ عدم التمييز
2. مبدأ التكافؤ الوظيفي
3. مبدأ الحياد التكنولوجي

وتلك المبادئ السابقة مقبولة على نطاق واسع، ويتم تنفيذها في الكثير من الأنظمة القانونية المختلفة، وينبغي أن تنطبق تلك المبادئ على كل من الكيانات الخاصة والعامة[51]. بالإضافة إلى المبادئ المتعلقة بوحدة التفسير وحرية الأطراف[52]. وسوف نتناول تلك المبادئ بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

الفرع الأول

مبدأ حرية الأطراف

ويتضمن القانون النموذجي 2017 السماح بعدم تقييد حرية الأطراف بأي من قواعد القانون النموذجي، وبالتالي يجوز لهم الخروج على أحكامه، إلا أن حقوق الأطراف الثالثة تقيد ذلك الاستثناء وفقا لمبدأ خصوصية العقد لا سيما وأن القواعد التي تحكم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل قواعد إجرائية وليست موضوعية، ولذلك تركت الأونسيترال للقانون الوطني تحديد ماهية القواعد التي يمكن للأطراف الخروج عليها[53]. وتنص المادة 4 من قانون الأونسيترال النموذجي 2017 على "يجوز للأطراف أن تخرج عن الأحكام التالية من هذا القانون أو أن تغيرها بالاتفاق فيما بينها" .

واستمدت الأونسيترال قاعدة حرية الأطراف من صكوك الأونسيترال السابقة كالقانون النموذجي للتجارة الإلكترونية 1996، واتفاقية الأمم المتحدة للخطابات الإلكترونية

وتعتبر مفاهيم استقلالية الأطراف وحرية التعاقد لها صدى بتلك الصكوك لتعلقها بالعقود(54).

ويتيح مبدأ حرية الأطراف إمكانية استبعاد أو تعديل بعض أحكامه كالاتفاق على استخدام تقنيات معينة تتعلق بالموثوقية، إلا أن هناك أحكاما لا يجوز الخروج عليها أو الاتفاق على تعديلها مثل معايير التفسير أو الآثار النسبية للاتفاق على تقييد أحكام هذا القانون، أو تقديم البيانات الشخصية، أو الاعتراف القانوني بالسجلات الإلكترونية القابل للتحويل ذلك أن الاتفاق على مخالفة تلك المسائل السابقة من شأنه أن يؤثر بشكل غير مباشر على مجال تطبيق قانون الأونسيترال 2017، كذلك لا يمكن الاتفاق على مخالفة قواعده والتي لها صدى في القانون الوطني مثل مخالفة الشكل، أو البيانات التي أوجب القانون توافرها، كذلك عدم تعدي الآثار المترتبة على اتفاق الأطراف إلى طرف ثالث(55).

الفرع الثاني

مبدأ وحدة التفسير

إن الغرض الأساسي من أدوات مثل القوانين النموذجية ليس فقط توحيد القانون، ولكن أيضًا تحقيق التطبيق العام والموحد للقانون بشكل موحد، وبهذا المعنى ينص قانون الأونسيترال النموذجي 2017 صراحة على أن القانون الداخلي الذي يمثل أداة لتنفيذه في القانون الوطني مشتق من قانون نموذجي من أصل دولي وينص كذلك على أنه عند تفسيره سيأخذ في الاعتبار أصله الدولي والحاجة إلى تحسين التوحيد في تطبيقه (56).

وقد وضعت الأونسيترال تلك القاعدة وذلك بغية تفسير النصوص الخاصة بها بطريقة موحدة، والتي أشارت إلى أنه ينبغي أن يكون تفسيرا موحدا للنصوص بغية تجنب

التضارب والاختلاف، وذلك بأن يكون تفسير النصوص الصادرة عنها من منطلق طبيعتها الدولية، وفي حالة عدم تضمن النصوص الصادرة عن الأونسيترال لحكم مسألة من المسائل فيتم إحالة البحث إلى المبادئ العامة الأساسية التي يقوم عليها القانون النموذجي(57).

الفرع الثالث

مبدأ عدم التمييز

وهذا المبدأ يعتبر من أهم المبادئ التي تبنتها لجنة الأونسيترال في قانون التجارة الإلكترونية 1996 وسعت إلى التأكيد عليه في أعمالها اللاحقة، كما أكدت على عدم التعويل على قواعد الإثبات التقليدية، والتي تتعارض وتمنع قبول رسالة البيانات كدليل للإثبات بسبب شكلها الإلكتروني، على أن يكون التعويل على حجية رسالة البيانات من عدمه فيما يخص مدى قبول الإجراءات المتبعة في إنشاء وتخزين وإرسال رسالة البيانات وسلامة المعلومات الواردة بها بالإضافة إلى تحديد هوية المنشئ وأي إجراءات أخرى تتعلق بمصداقية الرسالة(58).

وقد قدمت الأونسيترال مبدأ الاعتراف القانوني برسائل البيانات كدليل للإثبات ومساواتها بالمستندات الورقية وعدم إنكار حجيتها بسبب شكلها الإلكتروني وذلك في المادة 5 والمادة 9 من القانون النموذجي 1996، كما حدد القانون النموذجي 1996 في المواد 13و14 اشتراط بعض القواعد والتي لا تتوافر في نظيرتها التقليدية وذلك لإضفاء المزيد من الثقة في السجلات الإلكترونية والتي تدور في فلك إسناد رسائل البيانات والإقرار بتسلمها(59).

وتجد هذه الفكرة أساسها فيما قررته لجنة القانون التجاري الدولي المعروفة باسم الأونسيترال في قوانينها النموذجية واتفاقياتها والتي صدرت عنها بغية تأصيل فكرة

الشكل الإلكتروني وقبولها في المعاملات التجارية، لا سيما في ظل التوجه العالمي إلى التحول الرقمي والاستغناء عن الوسائل التقليدية، ويتمثل المبدأ الأساسي لقانون الأونسيترال النموذجي 2017 في أنه لا يجوز حرمان السجل الإلكتروني القابل للتحويل من الأثر القانوني أو الصلاحية أو قابلية الإنفاذ لمجرد أنه ورد في شكل إلكتروني، وتحاول الأحكام الأخرى لهذا القانون تجسيد هذا المبدأ بسلسلة من القواعد التمكينية التي تمنح اعترافًا قَانُونِيًّا بالأشكال الإلكترونية للمستندات والصكوك القابلة للتحويل(60).

الفرع الرابع

مبدأ الحياد التكنولوجي

الحياد التكنولوجي هو مبدأ أساسي للمعاملات الإلكترونية ظهر لأول مرة عام 1986 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم استخدامه للتعبير عن أهداف قانون خصوصية الاتصالات الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية وذكر أن التنظيم الإلكتروني ينبغي أن يكون محايدا من الناحية التكنولوجية، وقد اجتذب هذا المفهوم مزيدا من الاهتمام خلال مناقشات المفوضية الأوروبية بشأن ورقة التقارب الخضراء لعام 1997، وفي وقت لاحق اتخذ مبدأ الحياد التكنولوجي أساسا لعدة صكوك تشريعية بشأن تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع ذلك فإن الصكوك التي تشير إلى مبدأ الحياد التكنولوجي لم تفسر معناه تفسيرا كافيا(61).

ويعتبر مبدأ الحياد التكنولوجي أحد المبادئ التوجيهية في أعمال الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية، وهذا يعني أن القوانين يجب ألا تتطلب أو تفترض استخدام تقنيات معينة في توصيل المعلومات أو تخزينها الكترونياً، ويفترض ذلك المبدأ أنه لا يمنع تطوير أي تقنية أو يفضل بشكل غير عادل تقنية على تقنية أخرى بل يساهم هذا المبدأ في استيعاب التطورات التكنولوجية المستقبلية المحتملة من خلال إنشاء إطار يمكن أن

يمنح تأثيرًا قَانُونِيًّا إذا تم استيفاء متطلبات معينة بغض النظر عن التكنولوجيا أو الوسائط المستخدمة في السجلات الإلكترونية[62].

وقد استخدم ذلك المبدأ بمناسبة إصدار قانون الأونسيترال النموذجي للتوقيع الإلكتروني 2001 والذي أكد على أنه إزاء التحديات التكنولوجية والتطور المستمر والسريع لها يتم الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية دون أي اعتبار للتكنولوجيا المستخدمة فيها ويؤكد المبدأ على عدم فرض استخدام تكنولوجيا محددة وبناء عليه تكون جميع التقنيات المستخدمة على قدم المساواة ومعترف بها[63].

ويوفّر القانون النموذجي 2017 قواعد عامة قد تنطبق على أنواع مختلفة من السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بناءً على مبدأ الحياد التكنولوجي، ونهج التكافؤ الوظيفي، ويستلزم مبدأ الحياد التكنولوجي اعتماد نهج محايد للنظام مما يتيح استخدام نماذج مختلفة سواء كانت تستند إلى السجل أو الرمز المميز أو دفتر الأستاذ الموزع أو أي تقنية أخرى[64].

ويسلّم قانون الأونسيترال النموذجي 2017 بأن أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالقيمة القانونية للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل تشكِّل عقبة أمام التجارة الدولية، وأن هناك حاجة إلى مواءمة القانون وتوحيده، ولتحقيق ذلك انتهجت الأونسيترال أحكام محايدة بشأن التكنولوجيا المستخدمة في ظل التطور التكنولوجي السريع، ولتحقيق استيعاب كامل لما يطرأ من تطورات في المستقبل دون الاضطلاع بمزيد من الأعمال التشريعية وهو ما يعرف بمبدأ الحياد التكنولوجي[65].

ويحدد مبدأ الحياد التكنولوجي طرقًا لصياغة تشريعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تهدف إلى أن تكون تلك التشريعات مستدامة وشفافة، ذلك أن مبدأ الحياد التكنولوجي يعترف بأن التكنولوجيا تتطور بمعدل سريع فيتم إنتاج تقنيات جديدة كل يوم وتتطور هذه التقنيات بشكل أسرع من القوانين، ولذلك يجب صياغة التشريعات الخاصة بالتكنولوجيا بحيث تكون قادرة على استيعاب التطورات التكنولوجية دون الحاجة إلى تعديلها[66].

الفرع الخامس

مبدأ التكافؤ الوظيفي

يشير مبدأ التكافؤ الوظيفي إلى أنه من أجل إنشاء سجل إلكتروني قابل للتحويل يعادل المستندات والصكوك القابلة للتحويل تحتاج النسخة الإلكترونية إلى تكرار ذات أهداف ووظائف المستند الورقي، بحيث يفي السجل الإلكتروني القابل للتحويل بذات الوظائف والبيانات والمعلومات المدرجة بالمستند الورقي، وذلك بديلا عن إنشاء نظام بديل ومساوٍ يتعلق بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل فقط غير مستنِد على المكافئ الورقي، ونجد أفضل تطبيقات ذلك المبدأ في القانون النموذجي 2017 في المواد 8,9,10 والخاصين باستيفاء التوقيع والكتابة والبيانات في السجل الإلكتروني القابل للتحويل بالإضافة إلى المادة 11 التي تناولت المكافئ الوظيفي للحيازة من خلال فكرة السيطرة(67).

ويعمل نهج التكافؤ الوظيفي على إقرار المساواة بين السجلات الإلكترونية والمستندات الورقية في القيمة القانونية والحجية الناشئة عنهما متى كانت السجلات الإلكترونية قادرة على تحقيق ذات الوظائف والمهام التي تؤديها نظيرتها التقليدية، وذلك مثل أن تكون مقروءة ومستمرة ويمكن حفظها بشكل يمكن الرجوع إليه فيما بعد(68).

وقد أرست لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مبدأ التكافؤ الوظيفي في التشريعات الصادرة عنها والمتعلقة بالتجارة الإلكترونية لتسوية التضارب بين القواعد التقليدية في البيئة الورقية وممارسة التجارة الإلكترونية القائمة على بيئة إلكترونية غير ورقية، ويحلل هذا النهج الوظائف المختلفة للمستندات الورقية التقليدية، ويذهب إلى أن السجلات الإلكترونية يجب أن تتمتع بنفس الأثر القانوني للمستندات الورقية متى كان بإمكانها تنفيذ مثل هذه الوظائف(69).

والخلاصة أن استخدام النهج المعادل وظيفيا قد نجح في حل بعض المشاكل الأساسية للتجارة الإلكترونية في القانون الداخلي والذي يوفر الموارد التشريعية لجعل القانون القائم قابلاً للتكيف مع الأوضاع والتكنولوجيات الجديدة الناشئة في العصر الإلكتروني، ويتكيف أيضاً مع تجريد القانون فيعمل نهج المكافئ الوظيفي كجسر يربط بين القانون التقليدي والتجارة الإلكترونية، وقادرا على التكيف والتوافق مع التقدم التكنولوجي ذلك أنه يتناول فقط الأوضاع الجديدة في التجارة الإلكترونية، والتي تعتبر مستوفية لشروط القانون التقليدي لأن استخدام نهج المكافئ الوظيفي لا يتطلب سوى وجود صلة بين التجارة الإلكترونية والقانون التقليدي، وبالتالي فإن تشريعات التجارة الإلكترونية المعتمدة على نهج المكافئ الوظيفي لا تنشئ نظامًا قَانُونِيًّا جديدًا لتنظيم القضايا الجديدة[70].

ومما تقدم يتضح أن مبدأ التعادل الوظيفي يعمل على تحليل الأهداف والوظائف والمهام التي تؤديها الكتابة على المستندات التقليدية وتطبيقها على رسالة البيانات حتى يتسنى الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف بوساطة الوسائل الإلكترونية بغية منع وجود ثمة اختلاف، أو فارق في المعالجة القانونية للمستندات التقليدية والسجلات الإلكترونية[71].

المطلب الثاني

خصائص السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

أولا: المعالجة الإلكترونية للمستند أو الصك القابل للتحويل

ولا يهدف قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل إلى تنظيم تحويل الحقوق الموجودة بالفعل في شكل إلكتروني؛ ولكن ينصب تركيزه بالأحرى على إنشاء مكافئات إلكترونية للمستندات وصكوك قابلة للتحويل، لذلك يجب أن يكون الحق المعنى موجودًا بداية في شكل ورقي، ولكن يتم إصداره أو معالجته إِلِكْتِرُونِيًّا، ولا يزال

القانون الداخلي يحدد ما الذي يعد أو لا يعد سجل إلكتروني قابل للتحويل، وكذلك الشروط الواجب استيفاؤها لكي يكون تحويل السجلات صحيحا[72].

والحديث عن المعالجة الإلكترونية للمستند أو الصك القابل للتحويل يدور في فلك الشكل الإلكتروني للمستندات والصكوك القابل للتحويل، والتي يعبر عنها بمصطلح السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

والذي يخضع لنظام تقني يعمل على حفظ الوثائق والسجلات الإلكترونية لأكبر فترة ممكنة وحمايتها من التلف والفقد، بالإضافة إلى سهولة الرجوع إليها عند الحاجة إلى ذلك، ويعمل على خفض التكاليف والوقت المستخدم في المستندات الورقية[73]. حيث إن تلك المعاملات شأنها شأن أي معاملة إلكترونية تتم بوسائل الاتصال الحديث ويتم فيها تبادل الإيجاب والقبول بشكل إلكتروني ودون التواجد المادي للأشخاص[74].

ثانيا: قابلية الالتزام الوراد بالسجل الإلكتروني للتحويل

والقابلية للتحويل هي إحدى السمات الرئيسية للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وللوهلة الأولى يبدو واضحًا ما يشير إليه مصطلح قابلية التحويل إلا أنه يتطلب شرح تفصيلي، ذلك أن مصطلح القابلية للتحويل قد يتم تفسيره بشكل مختلف داخل التشريعات الوطنية المختلفة، والتي غالبًا ما تقوم بالخلط بينها وبين خاصية القابلية للتداول والذي قد يؤدي بالتالي إلى سوء فهم معنى السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل[75].

وبغض النظر عن مفهوم القابلية للتداول ينبغي فهم خاصية قابلية التحويل في سياق المستندات والصكوك القابلة للتحويل، وبالتالي في سياق السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل حيث أنها إمكانية لنقل الحقوق المدمجة عن طريق التسليم المادي للمستند الورقي، أوعن طريق نقل السيطرة على سجل إلكتروني سواء مع إجراء عملية التظهير أو بدونها، فهذه الخاصية هي في الواقع القابلية الأساسية للتحويل بمعنى أن المستندات

والصكوك التي تفي بالغرض الأساسي من خلال نقل الحقوق هي فقط التي ينبغي اعتبارها قابلة للتحويل[76].

ثالثا: التفرد

يعتبر التفرد من السمات الأساسية ذات الصلة بالمستندات والصكوك الورقية القابلة للتحويل والمستمدة من طبيعتها المادية، وهذه الخصيصة هامة للغاية لأنها تمنع المطالبات المتعددة لنفس الحق، ونظرًا لأن التفرد الفني للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل غير ممكن في هذه المرحلة لذلك تركز الحلول القانونية المعاصرة على تأسيس التكافؤ الوظيفي للتفرد من خلال ضمان سلامة وتوافر نسخة واحدة من السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل من خلال تعيين نسخة رسمية تحدد الشخص المسيطر ولضمان عدم تعرض المدين لمطالبات عديدة قد تكون إحداها احتيالية[77].

وفي كل الأحوال يجب أن تكون الطريقة المستخدمة في إدارة السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل قادرة على ضمان عدم نقل الحق أكثر من مرة إلى محال إليهم مختلفان[78]. والحقيقة أن فكرة السيطرة تلعب دورا كبيرا في تفرد السجل الإلكتروني القابل للتحويل فمن خلالها يسمح بتحديد هوية الشخص الذي يحق له المطالبة بالأداء وبالتالي منع المطالبات المتعددة [79].

رابعا : خضوع السجل الإلكتروني القابل للتحويل للسيطرة

تعرف الحيازة بأنها "مركز واقعي يتمثل في سيطرة الشخص سيطرة مادية أو فعليه على الشيء عقارا كان أم منقولا مما يجوز معه التعامل فيه سواء كانت هذه السيطرة مستندة إلى حق شخصي أو عيني أصلي أو عيني تبعي أو غير مستنده إلى حق"[80]. ويمارس الحائز كافة الحقوق على الشيء الذي يقع في حيازته كما لو كان مالكا له وهو ما أكده

المشرع المصري في المادة 954 من القانون المدني رقم 131 لسنة 1947 حيث نص على "من كان حائزا للحق اعتبر صاحبه حتى يقوم الدليل على العكس".

بيد أن الوضع مختلف بالنسبة للبيئة الإلكترونية والتي لا وجود للأشياء المادية فيها حتى يتم استخدام مصطلح الحيازة ولذلك استخدم مصطلح السيطرة على السجل الإلكتروني في مختلف النظم القانونية التي عالجت السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وذلك كمكافئ وظيفي لفكرة الحيازة، حيث يكون الشخص المسيطر على السجل الإلكتروني القابل للتحويل في ذات المركز القانوني للحائز ويتيح له ذلك القدرة على النفاذ لذلك السجل وفي حين تستخدم السيطرة كبديل للحيازة يكون تحويل السيطرة هو البديل لتسليم المستند أو الصك القابل للتحويل[81].

وتُمنح "السيطرة" إلى الشخص الذي تم إثباته من خلال نظام مستخدم لإثبات نقل الحقوق في السجل الإلكتروني القابل للتحويل أيا كان ذلك النظام أو التكنولوجيا التي يستخدمها تحقيقاً لمبدأ الحياد التكنولوجي والذي يثبت بشكل موثوق أن هذا الشخص هو الشخص الذي تم إصدار السجل الإلكترونية له أو تحويله إليه[82].

وتستخدم قواعد روتردام وقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل نهج السيطرة الحصرية بديلاً عن الحيازة المادية للمستندات والصكوك لضمان قابلية التحويل وكلاهما يعتبر السيطرة الحصرية للسجل الإلكتروني معادلا وَظِيفِيًّا لفكرة الحيازة في المستندات والصكوك الورقية[83].

وتتم إحالة السيطرة الحصرية على السجل الإلكتروني القابل للتحويل من شخص إلى آخر من خلال عملية تقنية تتبلور في محورين رئيسيين الأول هو إتمام تحويل السيطرة بين المحول والمحول إليه أما الثاني فيتمثل في تمام عملية التحويل تجاه الطرف الثالث

والذي يلعب بدوره الوسيط في المعاملة بين الأطراف ويكون مسؤول تجاه المحول والمحول إليه عن الجوانب التقنية المتعلقة بالمعاملة وتنفيذها[84].

المطلب الثالث

أنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل أنواع عديدة بوصفها معادلات إلكترونية للمستندات والصكوك القابلة للتحويل المتعارف عليها في النظم الداخلية، وسوف نتناول بيان أنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، ونعقب ذلك بتناول بيان السجلات المستبعدة بموجب قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وذلك من خلال فرعين على النحو التالي:-

الفرع الأول

أنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

تناولت اتفاقية الخطابات الإلكترونية نيويورك 2007 قائمة استرشاديه للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بمناسبة تحديد نطاق الاتفاقية والتي عددتها على سبيل المثال[85]. في حين أن القانون النموذجي 2017 لم يقم بحصر أنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وأحجم عن حصرها وبيان أنواعها، تاركا ذلك الأمر للمشرِّع الداخلي للدول كل نظام قانوني وحسب احتياجاته وظروفه الاقتصادية والتجارية[86].

ولا تتعارض النتائج السابقة مع قانون الأونسيترال النموذجي 2017 حيث إنه لم يرد في ذلك القانون نص يمنع ذلك، وأن تحديد ماهية المستندات والصكوك القابلة للتحويل إنما هي مسألة تخص القانون الداخلي وذلك على الرغم من استبعاد القانون النموذجي 2017

بعض الصكوك والمستندات القابلة للتحويل، إلا أن ذلك لا يمنع قيام إحدى الأنظمة القانونية بإقرار أنواع من المستندات أو الصكوك المستبعدة بموجب قواعد الأونسيترال النموذجية ذلك أن قواعد الأونسيترال النموذجية قواعد استرشاديه لا ترقى إلى مرتبة الإلزام؛ وإنما هي مجرد قواعد تسترشد بها الدول، وتأخذها بعين الاعتبار بغية تجنب التضارب والتعارض بين القوانين الداخلية للدول وللحد من فكرة تنازع القوانين(87).

ويتفق ما سبق مع المبدأ الأساسي لقانون السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل 2017 في أنه لا يجوز حرمان السجل الإلكتروني القابل للتحويل من الأثر القانوني أو قابليته للإنفاذ لمجرد أنه ورد في شكل إلكتروني ولذلك تحاول أحكام القانون النموذجي 2017 تجسيد ذلك المبدأ بمجموعة من القواعد التمكينية التي تمنح اعترافا قانونيا بالأشكال الإلكترونية للمستندات والصكوك القابلة للتحويل(88).

كما يؤيد ما سبق أن قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية من الناحية النظرية ينطبق على السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والتي تعرف على أنها معادلات إلكترونية لمستند أو صك قابل للتحويل صادر على ورق يخول حامله المطالبة بأداء الالتزام المشار إليه في المستند أو الصك، والذي يكون قادرًا على نقل الحق في أداء هذا الالتزام من خلال إحالة المستند أو الصك، ويتعلق الأداء إما بتسليم البضائع أو دفع مبلغ من المال، ومن الناحية العملية قد ينطبق هذا القانون على سندات الشحن والسندات الإذنيه وأوراق المبادلة وإيصالات المستودعات، كما أنه يعامل السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل على أنها معادلات وظيفية للمستندات والصكوك القابلة للتحويل، كما يتجنب تحديد ماهية وأنواع المستندات والصكوك القابلة للتحويل كونها تدخل في نطاق القانون الواجب التطبيق(89).

ويمكن الإشارة إلى أهم أنواع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وهي:-

1- سندات الشحن (Bills of lading)

2- خطابات الاعتماد (Letters of Credit).

3- إيصالات الخزين (Warehouse Receipts)

4- الشيكات (Checks)

5- الكمبيالات (Bills of Exchange)

6- السندات لأمر (Promissory Notes)[90].

7- المطالبات النقدية المسجلة(Electronically Recorded Monetary Claims) [91].

8 - مستند النقل(transport document)[92].

ولذلك فإن نطاق السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل من منظور القانون النموذجي للاونسيترال 2017 غير محدد نظرا لأن مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل الواردة في القانون النموذجي مفتوحة وتعتمد عَمَلِيًّا على مفاهيم المستندات والصكوك القابلة للتحويل في القوانين الموضوعية الداخلية أو الدولية المعمول بها، ولهذا تبرز الأهمية العملية لتعريف السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل من المنظور النظري، علما أن قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية يشير بشكل غير مباشر إلى القوانين الموضوعية للتقاليد المختلفة عندما يتعلق الأمر بتعريف السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل[93].

والحقيقة أن هناك أنواع عديدة للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل لا يمكن حصرها في هذا البحث، حيث أن ذلك يتطلب بحث جميع القوانين الداخلية لجميع الدول، وهو أمر يتعذر إجراؤه. وتتباين النظم القانونية في تحديد أنواع المستندات والصكوك القابلة للتحويل

وفقا لرؤية النظام القانوني الداخلي للدولة لها ومدى أهميتها في البناء الاقتصادي والتجاري الدولي، فلا يوجد في وقتنا الحالي اثنان يختلفون على مدى أهمية التجارة الإلكترونية، وأهمية التنظيم القانوني السليم لها بغية تجنب انتشار الدعاوى القضائية بشأنها وإحجام الأشخاص عن استخدام تلك النوعية المستحدثة في العمليات التجارية.

الفرع الثاني

السجلات المستبعدة بموجب قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل

أولا:- السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وغير المكافئة ورقياً

ثار خلاف أثناء إعداد مشروع القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل حول ما إذا كان ينبغي إدراج السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل التي لا وجود لها سوى في البيئة الإلكترونية ضمن نطاق القانون النموذجي 2017 من عدمه، فقد ذهب الاتجاه الأول إلى وجوب استبعادها من نطاق القانون النموذجي 2017 معللا ذلك بأن أهداف القانون النموذجي قائمة على تحويل ما هو قائم في البيئة الورقية إلى بيئة إلكترونية، والعمل على إرساء قواعد قانونية من شأنها أن تحقق مبدأ التعادل الوظيفي كما أضاف ذلك الاتجاه أن إجراء المناقشات حول تلك السجلات من شأنه أن يتطرق إلى مسائل تخص القانون الواجب التطبيق وهو يتنافى مع أهداف القانون النموذجي 2017 كونه قانون نموذجي استرشادي للدول لا يمس القانون الداخلي للدول [94].

بينما ذهب الاتجاه الثاني إلى وجوب إدراج السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل التي لا وجود لها سوى في البيئة الإلكترونية ضمن نطاق القانون النموذجي 2017 معللا ذلك بأنه من شأن إدراج تلك السجلات أن يؤدي إلى تحقيق المزيد من المرونة عند التصدي للممارسات التجارية التي لا وجود لها سوى في البيئة الإلكترونية؛ حيث إن

من شأن ذلك أن يجعل القانون النموذجي يعالج جميع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل الحالي منها والمستحدث خاصة في ظل التطور المستمر الذي تشهده التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى أن تلك السجلات تؤدي ذات الوظائف التي تؤديها المستندات والصكوك الورقية من التزامات قد تتضمن تسليم بضاعة أو دفع مبلغ مالي ولا تختلف عن السجلات الخاضعة للقانون النموذجي 2017 في شيء سوى كونها إلكترونية المنشأ وليس لها معادل ورقي[95].

رأي الباحث

و يستحسن الباحث الرأي الأول ونرى أن القانون النموذجي 2017 ما هو إلا تجسيدا لمبدأ التعادل الوظيفي والمبني على فكرة أن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ما هي إلا نظير وظيفي للمستندات والصكوك القابلة للتحويل، فأينما وجدت المستندات والصكوك الورقية القابلة للتحويل يمكن انطباق القانون النموذجي 2017، ولكن في حالة عدم وجود نظير وظيفي فلا مجال لانطباق القانون النموذجي إذ أن القانون النموذجي وبمقتضى مبدأ التعادل الوظيفي يحيل إلى القانون الداخلي ما قد نظمه بشأن المستندات والصكوك الورقية، والقانون النموذجي يعالج فقط المسائل المتعلقة بالتقنية واستخدام المستندات والصكوك في بيئة إلكترونية ولا يهدف إلى خلق قواعد تنظيمية بقدر ما يهدف إلى إنشاء قواعد تمكينيه.

إلا أن ذلك لا ينبغي أن يقودنا إلى نتيجة وهي إهمال تنظيم السجلات الإلكترونية غير المكافئة ذلك أنها قد تصبح في يوم من الأيام أمرا واقعا لا مناص منه، وأقترح أن يتم إصدار صك آخر نموذجي يلحق بالقانون النموذجي 2017 يتضمن قواعد استخدام السجلات الإلكترونية غير المكافئة، ويتضمن تنظيم قانوني موحد للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل غير المكافئة وذلك لتوفير مرونة قانونية بالإضافة إلى منع تعدد الأنظمة والقوانين وتضاربها، وخفض التكلفة ونظرة للمستقبل وما قد يؤول إليه العالم من تطور

يمكن من خلاله الاستغناء بشكل كامل عن المستندات والصكوك الورقية وتلاشي جميع العمليات التي يستخدم فيها الورق وما قد يستتبع ذلك من بزوغ فجر المعاملات الإلكترونية التي لا توجد إلا في بيئة إلكترونية.

وعلى الرغم من ذلك فإن التشريعات المقارنة التي تبنت القانون النموذجي 2017 لم تنص صراحة على استبعاد السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل التي لا وجود لها سوى في بيئة إلكترونية بشكل صريح وإن كانت تلك القوانين استبعدتها بشكل ضمني ذلك أن تلك القوانين اتخذت من مبدأ التعادل الوظيفي نقطة انطلاق لسن قوانين داخلية تنظم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وبالتالي فإنه في ظل تبني ذلك المبدأ لا مجال للحديث عن السجلات الإلكترونية التي لا يوجد لها نظير ورقي [96].

ثانيا: السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والتي تمثل أوراقاً مالية

والأوراق المالية المنصوص على استبعادها هي "الأوراق المالية التي يجوز تداولها بالبيع والشراء مثل أذون الخزانة وأوراق الأسهم والسندات التي تتداول في البورصات"[97]. وأكد قانون الأونسيترال النموذجي 2017 على استبعاد الأوراق المالية من نطاقه حيث نصت المادة 3/1 على "لا ينطبق هذا القانون على الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وغيرها من الصكوك الاستثمارية...".

ولم يحدد القانون النموذجي ماهية الأوراق المالية أو الاستثمارية المشار إليها كما لم يحدد ماهية الصكوك التي تعد أوراق مالية أو استثمارية تاركا ذلك للقانون الداخلي، إلا أنه أشار إلى أن الصكوك الاستثمارية تشمل الصكوك الاشتقاقية وصكوك الأسواق المالية، وأي منتج مالي متاح للاستثمار بيد أن ذلك لا يمنع من إصدار السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ضماناً لتلك الأوراق المالية [98].

ويُرجع الفقه أسباب استبعاد الأوراق المالية من نطاق القانون النموذجي 2017 إلى عدة أسباب؛ حاصلها أن الأوراق المالية قد زال كيانها المادي وتم تطويرها ليتم إصدارها في شكل إلكتروني وقد خضعت للمعالجة القانونية في النظم القانونية للدول، ولم تعد في حاجة لإعادة تنظيمها بالإضافة إلى أن مصطلح السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل نابع من القانون الأمريكي للمعاملات الإلكترونية، والذي يلبي وظائف المستندات والصكوك التي تتضمن التزاما يتعلق بتسليم بضاعة أو دفع مبلغ مالي، والأوراق المالية ليست من ضمنها أضف إلى ذلك أن لجنة القانون التجاري الدولي الأونسيترال استهدف عملها في القانون النموذجي 2017 المعادلات الوظيفية والمكافئ الإلكتروني للمستندات والصكوك القابلة للتحويل ولم تتم الإشارة في أي جزئية من القانون إلى انطباقه على الأوراق المالية والتي تختلف كليا عن المستندات والصكوك القابلة للتحويل[99].

ثالثا: السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل التي تخضع لاتفاقيتي جنيف 1930 وجنيف 1931

استبعد القانون النموذجي 2017 من نطاقه الصكوك الخاضعة لاتفاقيتي جنيف 1930 وجنيف 1931 والتي تتضمن أحكاما تنظيمية موحدة للكمبيالات والسندات الإذنيه وأشار القانون النموذجي لذلك الاستبعاد في حاشية المادة 3/1 والتي تتناول نطاق انطباق القانون النموذجي 2017[100].والصكوك المستبعدة بموجب اتفاقيتي جنيف 1930 وجنيف 1931 تنحصر في الكمبيالة والسند الإذني والشيك، ويرجع النص على استثناء تلك الصكوك من نطاق القانون النموذجي 2017 إلى تفادي تضارب القانون النموذجي 2017 مع تلك المعاهدات والتي قد تكون نافذة في بعض النظم القانونية[101].

إلا أن الاستثناء الوارد باستبعاد الصكوك الواردة بالاتفاقيتين سالفتي الذكر تنحصر فقط في الأنظمة القانونية التي تكون طرفا في الاتفاقية التي تنص على قانون موحد للشيكات والسندات الإذنيه جنيف 1930 والمعتمدة في 7 يونيه 1930 ودخلت حيز التنفيذ في

1 يناير 1934وكذا اتفاقية جنيف 1931 والمعتمدة في 19 مارس 1931 ودخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1934.

ذلك أن المعاهدات تسري على الدول التي تكون طرفا فيها مراعاة لمبدأ احترام المعاهدات ومن المعروف أن المعاهدات لا ترتب حقوقا أو واجبات إلا بين أطرافها، وإن أثرها لا يمتد إلا للدول التي تكون طرفا فيها أو انضمت إليها في وقت لاحق [102].

ويرجع السبب في استبعاد القانون النموذجي 2017 للصكوك الخاضعة لأحكام اتفاقيتي جنيف 1930 وجنيف 1931 إلى أن أحكام الاتفاقيتين سالفتا الذكر أبرمت وكان من ضمن أحكامها تلميحات إلى استخدام البيئة الورقية، وأن يتم حفظ المعلومات والبيانات في بيئة ورقية ولا يتوافق ذلك مع القانون النموذجي 2017 والمبني على المعالجة الإلكترونية للمستندات والصكوك القابلة للتحويل وفكرة التكافؤ الوظيفي، وبالتالي فإن الأونسيترال عندما نصت على استبعاد الكمبيالات والسندات الإذنيه والشيكات الخاضعة لاتفاقيتي جنيف المشار إليهما رأت أن تلك الصكوك تتعارض مع القانون النموذجي، وأن من شأن ذلك أن يحيد عن أهداف الأونسيترال وأن يؤدي إلى حدوث تنازع وتضارب في الأحكام القانونية المنظمة لتلك المسألة[103].

وقد اختلفت الآراء حول مدى تعارض القانون النموذجي 2017 مع اتفاقيتي جنيف 1930 وجنيف 1931 فيما يتعلق بالسندات والكمبيالات والشيكات، ومدى إمكانية قبول الصكوك سالفة الذكر ضمن نطاق القانون النموذجي 2017 وقد انقسمت الآراء إلي رأيين على النحو الآتي:

الرأي الأول: يذهب إلى أن اتفاقيتي جنيف 1930 وجنيف 1931 تقومان على متطلبات شكلية، تتمثل في توافر الشكل الورقي للكمبيالة أو الشيك أو السند الإذني وأن ذلك يتعارض مع البيئة الإلكترونية للسجل الإلكتروني القابل للتحويل، وبالتالي يجب أن

تستثنى الصكوك المندرجة في هاتين الاتفاقيتين من نطاق القانون النموذجي 2017 وبغية استيعاب ذلك الرأي يسمح القانون النموذجي باستثناء تلك الصكوك من نطاقه[104].

الرأي الثاني:- بينما يذهب الرأي الثاني إلى وجوب امتداد نطاق القانون النموذجي 2017 ليشمل الصكوك المنصوص عليها في اتفاقيتي جنيف 1930 وجنيف 1932، ذلك أن الاتفاقيتين سالفتا الذكر لم يستبعدا صراحة استخدام الوسائل الإلكترونية حيث لم يكن لها وجود إبان التوقيع على كلتا الاتفاقيتين[105].

رأي الباحث:

ويرى الباحث أنه يجب أن يمتد نطاق القانون النموذجي ليشمل الصكوك المنصوص عليها في اتفاقيتي جنيف 1930 وجنيف 1931 ذلك أن تلك الصكوك تمثل شريان الحياة التجارية، والتي لا يمكن أن نعبر إلى عالم التجارة الإلكترونية ومستحدثاتها دون وجود تلك الصكوك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاحتكام لاتفاقية تتحدث عن الشكل الورقي في غضون عام 1930، ذلك أن كلتا الاتفاقيتين مر عليها ما يقارب قرن من الزمان، ولم يكن هناك ما يسمى بالبيئة الإلكترونية، أضف إلى ذلك أن قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل واتفاقيتي جنيف 1930 وجنيف 1931 يصبون في إناء واحد وهو العمل على منع التعارض بين القوانين والحد من تضارب الأحكام وتعزيز اليقين القانوني للتجارة الدولية.

ثالثا: السجلات الإلكترونية غير القابلة للتحويل:

استبعد القانون النموذجي 2017 السجلات الإلكترونية الغير القابلة للتحويل بشكل ضمني حيث نص في المادة 1/1 على "ينطبق القانون على السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل" وبمفهوم المخالفة عدم انطباق القانون على السجلات الإلكترونية غير

القابلة للتحويل، ومن الأمثلة على ذلك سند الشحن الاسمي والذي لا يمكن تصور قابليته للتحويل لصدوره إلى شخص معين، وبالتالي يستثني هذا التعريف الصكوك والمستندات التي لا تنقل الحقوق عن طريق نقل الصك أو المستند في نطاق القانون النموذجي(106).

رابعا: السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والمختلف عليها

قد تناولت حاشية المادة 3/1 من قانون الأونسيترال النموذجي 2017 أن هناك بعض المستندات والصكوك المعينة والمختلف عليها، ومنها خطاب الاعتماد والتي ينظر إليها في بعض الأنظمة القانونية دون غيرها باعتبارها مستندات أو صكوك قابلة للتحويل(107).

حيث أن التشريعات الوطنية لا تعرف المستندات أو الصكوك القابلة للتحويل بشكل موحد؛ ولكن تختلف التشريعات الداخلية للدول في معالجة المستندات والصكوك القابلة للتحويل، فحينما يعتبر خطاب الاعتماد من ضمن المستندات القابلة للتحويل في بعض الدول لا تعتبره كذلك دولا أخرى (108).

وقد أخرج القانون النموذجي2017 تلك المستندات والصكوك من نطاقه، وذلك تماشيا مع أهداف الأونسيترال من ابتغاء توحيد القواعد القانونية، وتجنب التنازع والتضارب، والنص على قواعد قانونية مرنه، بغية رأب الصدع بين الأنظمة القانونية المختلفة وهو ما يجعل القانون النموذجي 2017 قانونا نموذجيا ومرنا يسمح بتقبل الأنظمة القانونية المقارنة، وبالتالي يتكامل القانون النموذجي ليستطيع أن يحتوي كافة الأنظمة القانونية، وكافة التقنيات المستخدمة بغض النظر عن نوعية المستندات والصكوك التي تعرفها(109).

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وبيان أنواعها التي تعارفت عليها القوانين المقارنة، كما تضمنت الإشارة إلى الأنواع التي استبعدتها الأونسيترال من نطاق قانونها كما تضمنت أيضا أهم الخصائص الرئيسية المميزة للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

ولقد تحملت لجنة القانون التجاري الدولي "الأونسيترال" وخاصة الفريق العامل الرابع بتلك اللجنة لمدة ست سنوات متواصلة عبء العمل على قانون نموذجي ينظم استخدام المستندات والصكوك القابلة للتحويل في بيئة إلكترونية، وعقب مداولات سبقتها العديد من المناقشات والتعديلات نجحت الأونسيترال في تمرير قانون نموذجي ينظم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

وقد صدر قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل مستهدفاً المعالجة القانونية والفنية للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والاعتراف بها، شأنها شأن المستندات والصكوك القابلة للتحويل كما تضمن آليات إصدارها وتحويلها، كما تضمن اعترافاً بالسجلات الإلكترونية الأجنبية القابلة للتحويل والمساواة بينها وبين السجلات الإلكترونية الوطنية القابلة للتحويل.

ومن المأمول أن تشهد السنوات التالية إقبال الدول على إصدار قوانين تحتذي بقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وحتى وقت كتابة هذا البحث هناك سبع دول أصدرت تشريعات متخصصة منظمة للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، تتضمن نصوصها الاعتراف بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل كمكافئ وظيفي للمستندات والصكوك القابلة للتحويل، بالإضافة إلى الاعتراف بالسجلات الإلكترونية الأجنبية القابلة للتحويل وعدم جواز إنكار حجيتها.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتثمل في:

أولاً: السجل الإلكتروني القابل للتحويل هو سجل إلكتروني يتم إصداره بشكل فردي، والذي يتضمن الحق في المطالبة بتسليم البضائع، أو المطالبة بدفع قيمة نقدية، ولا يمكن المطالبة بهذا الحق المشار إليه في السجل الإلكتروني دون إثبات السيطرة عليه، ولا يمكن تحويل الحق المشار إليه في السجل الإلكتروني القابل للتحويل إلى شخص آخر دون التحويل المتزامن للسيطرة على السجل الإلكتروني إلى ذلك الشخص.

ثانياً: يتمتع السجل الإلكتروني بعدة خصائص؛ هي المعالجة الإلكترونية للمستند أو الصك القابل للتحويل، وقابلية الالتزام الوراد بالسجل الإلكتروني للتحويل، والتفرد وخضوع السجل الإلكتروني القابل للتحويل للسيطرة.

ثالثاً: للسجلات الإلكترونية القابلة أنواع عديدة يصعب حصرها في نطاق هذا البحث، حيث أن حصرها يستدعي بحث جميع القوانين المقارنة، وهو أمر يتعذر تحقيقه، ولكن سوف نشير إلى الأنواع المتعارف عليها على سبيل المثال وهي: (سندات الشحن – خطابات الاعتماد– إيصالات المستودعات– الشيكات– الكمبيالات– السندات لأمر– مستند النقل– المطالبات النقدية المسجلة).

رابعاً: اعتمد قانون الأونسيترال في إعداد القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية على عدة مبادئ تتمثل في مبدأ التكافؤ الوظيفي، ومبدأ الحياد التكنولوجي، ومبدأ عدم التمييز ضد الشكل الإلكتروني، ومبدأ عدم التمييز السجل الإلكتروني الأجنبي القابل للتحويل، ومبدأ وحدة التفسير، ومبدأ حرية الأطراف.

خامساً: يطبق على السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل القواعد الموضوعية المقررة بموجب القانون الداخلي على المستندات والصكوك القابلة للتحويل، ويخضع السجل الإلكتروني القابل للتحويل للطعن عليه شأنه شأن المستندات والصكوك القابلة للتحويل،

ولا تؤثر السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بأي حال من الأحوال على قواعد القانون الدولي الخاص المقررة في القانون الداخلي.

التوصيات المقترحة:

في ضوء الدراسة والبحث حول موضوع مفهوم السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل نوجه العناية للاهتمام بالتوصيات الأتية:

أولاً: أن يتم إصدار صك آخر نموذجي يلحق بقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل يتضمن تنظيم قانوني موحد للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وغير المكافئة، وذلك لتوفير مرونة قانونية ومنع تعدد الأنظمة والقوانين وتضاربها، والحد من فكرة تنازع القوانين، ونظرة للمستقبل وما قد يؤول إليه العالم من تطور، يمكن من خلاله الاستغناء بشكل كامل عن المستندات الورقية وتلاشي جميع العمليات التي يستخدم فيها الورق، وهو أمر لا مناص منه في المستقبل خاصة وأن الحديث عن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل التي ليس لا وجود لها سوى في البيئة الإلكترونية له صدى في بعض القوانين في وقتنا الحالي، وينبغي أخذ ذلك بعين الاعتبار لتجنب حدوث ازدواج أثناء المعالجة القانونية للنزاعات الناشئة عن تلك السجلات.

ثانياً: كما توصي الدراسة الدول المقبلة على تبني القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل أن تستخدم مصطلح القابلية للتحويل حيث أن ذلك المصطلح أعم وأشمل من القابلية للتداول، لا سيما وأن القابلية للتداول تختص بأنواع معينة من المستندات والصكوك القابلة للتحويل، وترتبط بقاعدة تطهير الدفوع، وأن من شأن هذا اللغط في استخدام المصطلحات أن يثير العديد من الصعوبات والتضارب المحتمل في الاستخدام، خاصة وأن لجنة الأونسيترال أفادت بأن القانون الصادر عنها يركز على القابلية للتحويل، وليس القابلية للتداول، ولا مجال للحديث عن التأثر بالتقاليد اللاتينية أو الأنجلو سكسونية، خاصة وأننا بصدد الحديث عن مصطلحات تتعلق بالتقنيات،

والمفترض فيها وحدة المفاهيم وموجوده في قانون نموذجي موحد ومحايد صادر عن لجنة دولية من أهدافها تنسيق وتوحيد قانون التجارة الدولية والعمل على وحدة القوانين والحد من التضارب.

ثالثاً: من خلال تلك المنصة نناشد المشرع المصري بضرورة التدخل التشريعي لوضع قواعد قانونية تنظم التجارة الإلكترونية ومستحدثاتها، وتساير الاتجاه العالمي والتطور الذي لاح بالقانون التجاري الدولي، وحتى تكون مصر بيئة آمنة قانونيا وتقنيا للأعمال المستحدثة في مجال التجارة الإلكترونية، لا سيما وما يوفره ذلك من جذب للاستثمار الدولي، وانتعاش الاقتصاد، ونحن الآن بصدد معاصرة أوبئة اجتاحت العالم وأنهكت اقتصاديات دول عظمى وأغلقت حدود الدول، وبرز الدور الهام والفعال للتجارة الإلكترونية. وقد تنبهت مصر إلى ذلك وأخذت في المضي قدما نحو إصلاح تشريعي كامل يهدف إلى التحول الرقمي في شتى المجالات باستثناء مجالات التجارة الإلكترونية.

رابعاً: اضطلاع لجنة القانون التجاري الدولي "الأونسيترال" بعقد مؤتمرات وندوات للتعريف بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وأهميتها الاقتصادية والتجارية على المستوى الوطني والدولي، والقيمة التجارية الكبيرة لها في التجارة الدولية، والدور الذي من الممكن أن تلعبه في بسط الثقة والسرعة والائتمان، وتعزيز أواصر التعاون الدولي بشأن التجارة الدولية، وذلك لحث الدول على القيام بإصلاح تشريعي، وتبني قواعد قانونية تنظيمية لتلك المعاملات مقتديه بقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

الهوامش

([1]) الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.118، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان مذكرة من الأمانة حول المسائل القانونية المتعلقة باستخدام السجلات الإلكترونية، الدورة السادسة والأربعون، فينا، 2012.ص2، البند4-6.

([2]) الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.119، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان المسائل القانونية المتعلقة باستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، مقترح من حكومات، أسبانيا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فيينا، 2012، ص3، البند6.

([3]) الموقع الرسمي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال"
https://uncitral.un.org/ar/about

([4]) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw Journal – Volume 8 – Special Supplement – Issue 4 – Part 2 Jumada Al Awwal/Jumada Al Thani 1441 – January 2020.P192.

([5]) دليل الأونسيترال، حقائق اساسية عن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فيينا 2013، ص1 متاح على الموقع الرسمي للاونسيترال
https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/12-57489-guide-to-uncitral-a.pdf تاريخ للاطلاع 2022/7/30.

([6]) م. أيمن سعد، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي – النشأة والتطور: الهيئات الدولية العاملة في حقل التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2011، ص99؛ مسترجع من https://search.Mandumah.Com/Record/121006 تاريخ الاطلاع 2021/10/25

([7]) الموقع الرسمي للجنة القانون التجاري الدولي (الأونسيترال)
https://uncitral.un.org/ar/about/faq/mandate_composition/history#groups
تاريخ الاطلاع 2022/2/22

(8) منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، قوانين الأونسيترال النموذجية في مجال التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006،ص 15.

(9) الموقع الرسمي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجار الدولي "الأونسيترال" https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce

(10) KULEHILE, Matsepo Regina. An analysis of the regulatory principles of functional equivalence and technology neutrality in the context of electronic signatures in the formation of electronic transactions in Lesotho and the SADC region, Thesis (PhD) University of of Cape Town, South Africa, 2018.p89.

(11) د.عماد مجدي عبدالملك، التجارة الإلكترونية عربيا ودوليا، دار المطبوعات الجديدة، الاسكندرية، 2011، ص77.

(12) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw Journal, Op.Cit.P193

(13) ŠAFRANKO, Zvonimir. The Notion of Electronic Transferable Records. InterEU Law East: journal for the international and european law, economics and market integrations.Op.Cit.p6.

(14) ONG, Elson. Blockchain bills of lading., Centre for Maritime Law, Faculty of Law, National University of Singapore,2018.p13.

(15) ONG, Elson. Blockchain bills of lading., Centre for Maritime Law, ibid.p13.

(16) CHILTZ, QuentinS Legal compliance of the electronic Bill of Lading. In: International Conference on Digital Technologies in Logistics and Infrastructure (ICDTLI 2019). Atlantis Press, 2019.p441.

(17) LEE, Un-Ho. Assessment of Legal Instruments and Applicability to the Use of Electronic Bills of Lading. Journal of Korea Trade, 2020, 24.2.P34.

([18]) YANG, Jung-Ho, Applicability of Blockchain based Bill of Lading under the Rotterdam Rules and UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade, 2019, 23.6.p120.

([19]) YANG, Jung-Ho. Applicability of Blockchain based Bill of Lading under the Rotterdam Rules and UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade, ibid.p121.

([20]) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw Journal,Op.Cit.P193.

([21]) YANG, Jung-Ho. Applicability of Blockchain based Bill of Lading under the Rotterdam Rules and UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade, Op.Cit.p121.

([22]) LEE, Un-Ho. Assessment of Legal Instruments and Applicability to the Use of Electronic Bills of Lading. Journal of Korea Trade, Op.Cit.P37.

([23]) LEE, Un-Ho. Assessment of Legal Instruments and Applicability to the Use of Electronic Bills of Lading. Journal of Korea Trade, ibid.P37.

([24]) الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.124، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان مشاريع أحكام بشان السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الدورة الثامنة والأربعون، فيينا، 2013، ص6، البند16؛ المذكرة الإيضاحية لقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الفقرة 34.

([25]) د. نادر محمد إبراهيم، قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل لعام 2017، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي حول القانون والعصر الرقمي، قطر، 2018، ص14.

([26]) الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.122، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان مشاريع احكام بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، نيويورك، 2013، ص4.

([27]) CHOI, Seok-Beom. Compliance of Electronic Bill of Lading Regulation in Korea with Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade, 2019, 23.3.P70.

(28) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw Journal, Op.Cit.P194.

(29) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw Journal, ibid.P194.

(30) YANG, Jung-Ho. Applicability of Blockchain based Bill of Lading under the Rotterdam Rules and UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade, Op.Cit.P121.

(31) CHOI, Seok-Beom. Compliance of Electronic Bill of Lading Regulation in Korea with Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade,Op.Cit.P70.

(32) المرسوم بقانون رقم 55 لسنة 2018 بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول، الجريدة الرسمية، دولة البحرين، العدد 3395، الخميس 29 نوفمبر 2018، المادة1؛ ولائحة المعاملات الإلكترونية لسوق أبو ظبي 2021،المادة28؛ وقانون المعاملات الإلكترونية لدولة كيريباتي رقم 11 لسنة 2021 ، المادة3؛ وقانون المعاملات الإلكترونية لدولة بليز رقم 25 لسنة 2021 ،المادة3؛ والقانون رقم5 لسنة 2021 بتعديل قانون المعاملات الإلكترونية لدولة سنغافورة، المادة 16/أ.

(33) Šafranko, Zvonimir,Legal aspects of the use of electronic transferable records in commercial transactions Translation,Thesis (PhD) University of Zagreb, Faculty of Law, 2016.p50.

(34) الحائز هو شخص اصدر سجل إلكتروني قابل للتحويل لصالحه أو حول اليه وقد طور القانون النموذجي للاونسيترال 2017 فكرة الحيازة لعدم إمكانية تصورها في البيئة الإلكترونية واستعاض عنها بفكرة السيطرة والتي تعني خضوع السجل الإلكتروني للتحكم والهيمنة والاستحواذ من قبل شخص معين له الحق في ذلك لارتباط ذلك السجل بشخصه.

(35) أداء الالتزام يعني تسليم بضاعة أو دفع مبلغ من المال حسبما هو مبين في مستند أو صك ورقي قابل للتحويل أو سجل إلكتروني قابل للتحويل للمزيد انظر الوثيقة رقم

([36]) التحويل في المستندات والصكوك القابلة للتحويل يتعلق بنقل الحيازة من شخص إلى آخر أما في السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل يعني نقل السيطرة على السجل الإلكتروني القابل للتحويل من شخص إلى آخر.

([37]) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw Journal, Op.Cit.P195.

([38]) قانون الأونسيترال النموذجي الخاص بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل 2017، المادة 2.

([39]) DRAGUN-GERTNER, Maria. UNCITRAL model law on electronic transferable records and its importance in the carriage of goods by sea. Prawo Morskie, 2019, XXXVII,p22.

([40]) ŠAFRANKO, Zvonimir. The Notion of Electronic Transferable Records. InterEULawEast: journal for the international and european law, economics and market integrations, Op.Cit.p19.

([41]) انظر المذكرة الإيضاحية للقانون النموذجي 2017 الفقرة 24.

([42]) CHOI, Seok-Beom. Compliance of Electronic Bill of Lading Regulation in Korea with Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade,Op.Cit.P70.

([43]) ŠAFRANKO, Zvonimir. The Notion of Electronic Transferable Records. InterEULawEast: journal for the international and european law, economics and market integrations, Op.Cit.p27.

([44]) انظر المرسوم بقانون رقم 55 لسنة 2018 بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول، الجريدة الرسمية، دولة البحرين، العدد 3395، الخميس 29 نوفمبر 2018، المادة1.

([45]) انظر المرسوم بقانون رقم 55 لسنة 2018 بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول، الجريدة الرسمية، دولة البحرين، العدد 3395، الخميس 29 نوفمبر 2018، المادة1.

([46]) انظر المرسوم بقانون رقم 55 لسنة 2018 بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول، الجريدة الرسمية، دولة البحرين، العدد 3395، الخميس 29 نوفمبر 2018، المادة 6.

([47]) جمهورية كيريباتي(***Kiribati***) هي دولة نظام الحكم فيها جمهوري، تتكون من مجموعة من الجزر ما يقرب من 32 جزيرة، تقع في المحيط الهادئ، عاصمتها (جنوب تاراوا)، استقلت عن بريطانيا عام 1979، وأصبحت عضوًا في الأمم المتحدة عام 1999، والنظام القانوني السائد بها مستمد من القانون الإنجليزي العام (الأنجلوسكسوني).

([48]) مملكة بليز ***(Belize)*** هي دولة نظام الحكم فيها ملكي دستوري، تقع في شمال أمريكا الوسطى جنوب المكسيك، عاصمتها (بلموبان)، استقلت عن بريطانيا عام 1981، وأصبحت عضوًا في الأمم المتحدة عام 1981، والنظام القانوني السائد بها مستمد من القانون الإنجليزي العام (الأنجلوسكسوني).

([49]) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw ,Op.Cit.p204.

([50]) CHOI, Seok-Beom. Compliance of Electronic Bill of Lading Regulation in Korea with Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade,Op.Cit.P68.

([51]) Castellani ,Luca .Secretary, UNCITRAL Working Group IV (Electronic Commerce). UNCITRAL legal instruments for e-commerce paperless trade.p9. is available, in Official Website ,Economic and Social Commission for Asia and the Pacific(ESCAP) https://www.unescap.org/sites/default/files/2_UNCITRAL%20texts%20for%20e-commerce%20and%20paperless%20trade_Luca_1.pdf

([52]) قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، المادة1/3، المادة 1/4.

([53]) MAHASNEH, Nisreen. Electronic Transferable Records: A Gap in Qatari Law That Urgently Needs Filling. Uniform Law Review, 2021, 26.3.P537.

([54]) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw,Op.Cit.P203.

([55]) Šafranko, Zvonimir,Legal aspects of the use of electronic transferable records in commercial transactions Translation, Op.Cit.p213.

([56]) Šafranko, Zvonimir,Legal aspects of the use of electronic transferable records in commercial transactions Translation, ibid.p222.

([57]) د. إيهاب السنباطي، الموسوعة القانونية للتجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008، ص478.

(58) قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية 1996، المادة5 والمادة9.

(59) د. عائشة قصار الليل، حجية المحرر والتوقيع الإلكتروني في الإثبات، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2017، ص154.

(60) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw Journal,Op.Cit.P193.

(61) KULEHILE, Matsepo Regina. An analysis of the regulatory principles of functional equivalence and technology neutrality in the context of electronic signatures in the formation of electronic transactions in Lesotho and the SADC region, Thesis (PhD) University of of Cape Town, South Africa, 2018.p68.

(62) YANG, Jung-Ho. Applicability of Blockchain based Bill of Lading under the Rotterdam Rules and UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade, Op.Cit.P121.

(63) د. عماد مجدي عبدالملك، مرجع سابق، ص 49.

(64) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw,Op.Cit.P210.

(65) HERD, Jake. Blocks of Lading: Distributed Ledger Technology and the Disruption of Sea Carriage Regulation. QUT L. Rev., 2018, 18: 306.p315.

(66) KULEHILE, Matsepo Regina. An analysis of the regulatory principles of functional equivalence and technology neutrality in the context of electronic signatures in the formation of electronic transactions in Lesotho and the SADC region, Op.Cit.p72-73.

(67) ABDELLATIF, Niels-Philip. An Ethereum bill of lading under the UNCITRAL MLETR. Maastricht journal of European and comparative law, 2020, 27.2.P266.

([68]) د. شادي رمضان إبراهيم، النظام القانوني للتعاقد والتوقيع في اطار عقود التجارة الإلكترونية، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، 2016، ص 88.

([69]) LYU, Guomin; ZHOU, Shengmian. Shengmian. Functional-Equivalent Approach in UNCITRAL Electronic Commerce Legislation. In: 2nd International Conference on Management, Education and Social Science (ICMESS 2018). Atlantis Press, 2018.p1542.

([70]) LYU, Guomin; ZHOU, Shengmian. Functional-Equivalent Approach in UNCITRAL Electronic Commerce Legislation. In: 2018 2nd International Conference on Management, Education and Social, Op.Cit.p1544.

([71]) حبارة فواتحية، المحررات الإلكترونية في ظل مبدأ التعادل الوظيفي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن،2010، ص27.

([72]) MAHASNEH, Nisreen. Electronic Transferable Records: A Gap in Qatari Law That Urgently Needs Filling. Uniform Law Review , Op.Cit.P538,539.

([73]) اخلاص مخلص الالوسي، تنازع القوانين في سندات الشحن الإلكترونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2015، ص35.

([74]) د. خالد ممدوح ابراهيم، أمن المستندات الإلكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص17،18.

([75]) ŠAFRANKO, Zvonimir. The Notion of Electronic Transferable Records. InterEULawEast: journal for the international and european law, economics and market integrations, Op.Cit.p21.

([76]) ŠAFRANKO, Zvonimir. The Notion of Electronic Transferable Records. InterEULawEast: journal for the international and european law, economics and market integrations, ibid.p22.

([77]) ŠAFRANKO, Zvonimir. The Notion of Electronic Transferable Records. InterEULawEast: journal for the international and european law, economics and market integrations, ibid.p19.

([78]) MAHASNEH, Nisreen. Electronic Transferable Records: A Gap in Qatari Law That Urgently Needs Filling. Uniform Law Review, Op.Cit.P547.

([79]) DRAGUN-GERTNER, Maria. UNCITRAL model law on electronic transferable records and its importance in the carriage of goods by sea. Prawo Morskie,Op.Cit.p24.

([80]) د. سيد أحمد محمود، التقاضي بقضية وبدون قضية في المواد المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص70.

([81]) الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP118 ، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة مرجع سابق، ص18، البند رقم 51.

([82]) AHN, Byung-Soo; PARK, Tae-Ho. A Study on the Clause of Uniform Commercial Code for Electronic Bills of Lading. International Commerce and Information Review, 2009, 11.2.p290.

([83]) YANG, Jung-Ho. Applicability of Blockchain based Bill of Lading under the Rotterdam Rules and UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade, Op.Cit.P123.

([84])الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.118/Add.1، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان المسائل القانونية المتعلقة باستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الدورة السادسة والأربعون، فيينا، ص4، البند رقم6.

([86]) قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، المادة2/1؛ المذكرة الإيضاحية لذات القانون، البند11.

([87]) HERD, Jake. Blocks of Lading: Distributed Ledger Technology and the Disruption of Sea Carriage Regulation, Op.Cit 306 p311.

([88]) GABRIEL, Henry D. The UNCITRAL model law on electronic transferable records. Uniform Law Review, 2019, 24.2:.P263.

(89) STORHAUG, Arthur Thorsen Electronic Bills of Lading. A legal study of the development of eB/Ls.. Master's Thesis. The University of Bergen, Norwegian, 2018.p42.

(90) المرسوم بقانون رقم 55 لسنة 2018 البحريني الخاص بالسجلات الإلكترونية القابلة للتداول المادة 1.

(91) القانون الياباني للائتمان المسجل الكترونيا 102 لسنة 2007 المادة 25.

(92) GEVA, Benjamin. The Multimodal Electronic Transferable Transport Record (ETTR): A Survey of Laws and Basic Concepts. Submitted to UNCITRAL, Vienna, 2021.p1.

(93) ŠAFRANKO, Zvonimir. The Notion of Electronic Transferable Records. InterEULawEast: journal for the international and european law, economics and market integrations, Op.Cit.p4.

(94) الوثيقة رقم A/CN.9/768 من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة تقرير الفريق العمل الرابع(المعني بالتجارة الإلكترونية)الدورة السادسة والأربعون، فيينا، 2013،ص6 البند 17،18.

(95) الوثيقة رقم A/CN.9/768من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان تقرير الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية) الدورة السادسة والأربعون، فيينا، 2013، ص6، البند 19.

(96) كالتشريعات المنظمة للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل الصادرة في كلا من مملكة البحرين أو الإمارات الخاصة بسوق أبو ظبي العالمي أو بدولة سنغافورة أو دولة كيريباتي أو دولة بليز أو دولة أورجواي أو بابوا غينيا الجديدة .

(97) د. عبدالفتاح بيومي حجازي، مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية، الكتاب الثاني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص133.

(98) قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، المادة 3/1؛ المذكرة الإيضاحية لقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، البند26.

(99) د. نادر محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص20.

(100) قانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، حاشية المادة 3/1.

([101]) الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.135 ، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان مشروع القانون النموذجي بشان السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الدورة الثانية والخمسون، فيينا، 2015، ص5 البند 17.

([102]) د. على صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2015، ص425-429.

([103]) المذكرة الإيضاحية لقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، البند 28/ب.

([104]) المذكرة الإيضاحية لقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، البند 31.

([105]) المذكرة الإيضاحية لقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، البند 33.

([106]) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw Journal, Op.Cit.P195

([107]) المذكرة الإيضاحية لقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، البند28.

([108]) GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw Journal, Op.Cit.195.

([109]) CHOI, Seok-Beom. Compliance of Electronic Bill of Lading Regulation in Korea with Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade,Op.Cit.P68.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب:

اخلاص مخلص الالوسي، تنازع القوانين في سندات الشحن الإلكترونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2015.

د. إيهاب السنباطي، الموسوعة القانونية للتجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008.

د. خالد ممدوح ابراهيم، أمن المستندات الإلكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

د. سيد أحمد محمود، التقاضي بقضية وبدون قضية في المواد المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2016.

د. شادي رمضان إبراهيم، النظام القانوني للتعاقد والتوقيع في اطار عقود التجارة الإلكترونية، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، 2016.

د. عبدالفتاح بيومي حجازي، مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية، الكتاب الثاني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004.

د. على صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2015.

د. عماد مجدي عبدالملك، التجارة الإلكترونية عربيا ودوليا، دار المطبوعات الجديدة، الاسكندرية، 2011.

منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، قوانين الأونسيترال النموذجية في مجال التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

قائمة الرسائل

حبارة فواتحية، المحررات الإلكترونية في ظل مبدأ التعادل الوظيفي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن،2010.

د. عائشة قصار الليل، حجية المحرر والتوقيع الإلكتروني في الإثبات، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2017.

الأبحاث والمقالات

م. أيمن سعد، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي النشأة والتطور: الهيئات الدولية العاملة في حقل التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2011.

د. نادر محمد إبراهيم، قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل لعام 2017، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي حول القانون والعصر الرقمي، قطر، 2018.

المراجع الأجنبية

- GABRIEL, Henry Deeb. The UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records Law: Streamlining Monetary Payments and the Transfer of Goods Through E-Commerce,Kilaw Journal - Volume 8 - Special Supplement - Issue 4 – Part 2 Jumada Al Awwal/Jumada Al Thani 1441 – January 2020.
- GABRIEL, Henry D. The UNCITRAL model law on electronic transferable records. Uniform Law Review, 2019, 24.2.
- KULEHILE, Matsepo Regina. An analysis of the regulatory principles of functional equivalence and technology neutrality in the context of electronic signatures in the formation of electronic transactions in Lesotho and the SADC region, Thesis (PhD) University of of Cape Town, South Africa, 2018.
- ŠAFRANKO, Zvonimir. The Notion of Electronic Transferable Records. InterEU Law East: journal for the international and european law, economics and market integrations, 2016, 3.2.
- ONG, Elson. Blockchain bills of lading., Centre for Maritime Law, Faculty of Law, National University of Singapore,2018.
- SCHILTZ, Quentin Legal compliance of the electronic Bill of Lading. In: International Conference on Digital Technologies in Logistics and Infrastructure (ICDTLI 2019). Atlantis Press, 2019.
- LEE, Un-Ho. Assessment of Legal Instruments and Applicability to the Use of Electronic Bills of Lading. Journal of Korea Trade, 2020, 24.2.

- YANG, Jung-Ho. Applicability of Blockchain based Bill of Lading under the Rotterdam Rules and UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade, 2019, 23.6.
- CHOI, Seok-Beom. Compliance of Electronic Bill of Lading Regulation in Korea with Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade, 2019, 23.3.
- Šafranko, Zvonimir,Legal aspects of the use of electronic transferable records in commercial transactions Translation,Thesis (PhD) University of Zagreb, Faculty of Law, 2016.
- DRAGUN-GERTNER, Maria. UNCITRAL model law on electronic transferable records and its importance in the carriage of goods by sea. Prawo Morskie, 2019, XXXVII.
- Castellani ,Luca .Secretary, UNCITRAL Working Group IV (Electronic Commerce). UNCITRAL legal instruments for e-commerce paperless trade. is available, in Official Website ,Economic and Social Commission for Asia and the Pacific(ESCAP)
- MAHASNEH, Nisreen. Electronic Transferable Records: A Gap in Qatari Law That Urgently Needs Filling. Uniform Law Review, 2021, 26.3.
- KULEHILE, Matsepo Regina. An analysis of the regulatory principles of functional equivalence and technology neutrality in the context of electronic signatures in the formation of electronic transactions in Lesotho and the SADC region, Thesis (PhD) University of of Cape Town, South Africa, 2018.
- HERD, Jake. Blocks of Lading: Distributed Ledger Technology and the Disruption of Sea Carriage Regulation. QUT L. Rev., 2018, 18: 306.
- ABDELLATIF, Niels-Philip. An Ethereum bill of lading under the UNCITRAL MLETR. Maastricht journal of European and comparative law, 2020, 27.2.

- LYU, Guomin; ZHOU, Shengmian. Shengmian. Functional-Equivalent Approach in UNCITRAL Electronic Commerce Legislation. In: 2nd International Conference on Management, Education and Social Science (ICMESS 2018). Atlantis Press, 2018.
- AHN, Byung-Soo; PARK, Tae-Ho. A Study on the Clause of Uniform Commercial Code for Electronic Bills of Lading. International Commerce and Information Review, 2009, 11.2.
- YANG, Jung-Ho, Applicability of Blockchain based Bill of Lading under the Rotterdam Rules and UNCITRAL Model Law on Electronic Transferable Records. Journal of Korea Trade, 2019, 23.6.
- STORHAUG, Arthur Thorsen Electronic Bills of Lading. A legal study of the development of eB/Ls.. Master's Thesis. The University of Bergen, Norwegian, 2018.
- GEVA, Benjamin. The Multimodal Electronic Transferable Transport Record (ETTR): A Survey of Laws and Basic Concepts. Submitted to UNCITRAL, Vienna, 2021.

وثائق الأمم المتحدة

الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.118، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان مذكرة من الأمانة حول المسائل القانونية المتعلقة باستخدام السجلات الإلكترونية، الدورة السادسة والأربعون، فينا، 2012.

الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.119، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان المسائل القانونية المتعلقة باستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، مقترح من حكومات، إسبانيا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فيينا، 2012.

الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.118/Add.1، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان المسائل القانونية المتعلقة باستخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الدورة السادسة والأربعون، فيينا، 2012.

الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.124، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان مشاريع أحكام بشان السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الدورة الثامنة والأربعون، فيينا، 2013.

الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.122، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان مشاريع احكام بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، نيويورك، 2013.

الوثيقة رقم A/CN.9/768 من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة تقرير الفريق العمل الرابع(المعني بالتجارة الإلكترونية)الدورة السادسة والأربعون، فيينا، 2013.

الوثيقة رقم A/CN.9/WG.IV/WP.135 ، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بعنوان مشروع القانون النموذجي بشان السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الدورة الثانية والخمسون، فيينا، 2015.

المواقع الإلكترونية

الموقع الرسمي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال"

https://uncitral.un.org/ar/about

القوانين والاتفاقيات:

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية.

المذكرة الإيضاحية لقانون الأونسيترال النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

دليل الأونسيترال، حقائق اساسية عن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فيينا 2013.

القانون الياباني للمطالبات النقدية المسجلة الكترونيا 102 لسنة 2007.

قانون الأونسيترال النموذجي الخاص بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل 2017.

المرسوم بقانون 55 لسنة 2018 لمملكة البحرين بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول.

قانون المعاملات الإلكترونية للمملكة بليز رقم 25 لسنة 2021.

لائحة المعاملات الإلكترونية لسوق ابو ظبي العالمي ADGM 2021.

قانون المعاملات الإلكترونية المعدل لجمهورية سنغافورة رقم 5 لسنة 2021.

قانون المعاملات الإلكترونية لجمهورية كيريباتي 11 لسنة 2021.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 106
December 2024

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233